www.ugtt.org.tn

من الخميس 29 جانفي 2026 الى الاربعاء 4 فيفري 2026 - العدد 1886 السنة 58 الثمن 1500 مليم

الشعب

بالفكر والساعد نبني هذا الوطن

الرئيس، شيخُ المدينة!

بقلم سمير بوعزيز

الشغورات بين خيوط الفراغ ونسيج الخوف

نصرالدين ساسي

حالة الطوارئ:

قانون يعود كلّما ضاق صدر السلطة بالحريات

ضياء تقتق

ميزان السيادة وعولمة النضال:

التضامن الأممي مع الاتحاد العام التونسي للشغل في ملحمة الإضراب العام 26 جانفي 1978

طارق الشيباني

العبء الجبائي على جرايات التقاعد:

تخفيض مع تأجيل التنفيذ

بقلم الهادي دحمان

23 جانفي 2026

بلاغ

يعلم الاتحاد العام التونسي للشغل أنه طبقا لقرار الهيئة الإدارية الوطنية بتاريخ 23 سبتمبر 2025 ينعقد المؤتمر العادي السادس والعشرون أيام 25 و26 و27 مارس 2026 بجهة تونس.

يفتح باب الترشح لعضوية المكتب التنفيذي الوطني أو الهيئة الوطنية للنظام الداخلي أو الهيئة الوطنية للمراقبة المالية بداية من يوم الخميس 05 مارس 2026

فعلى الراغبين في الترشح ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية المنصوص عليها بالفصلين 19 و39 من النظام الداخلي للاتحاد العام التونسي للشغل، أن يقدموا مطالب ترشحهم باسم الأخ الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، 29 نهج محمد علي الحامي - تونس 1000 ، إما عبر رسالة مضمونة الوصول عبر البريد السريع أو تقديمها مباشرة إلى مكتب الضبط المركزي مقابل وصل في ذلك.

آخر أجل لقبول الترشحات يوم السبت 14 مارس 2026 على الساعة الواحدة بعد الزوال (13:00)

ملاحظة :

يجب أن يتضمن المطلب

(1) الرقم الآلي للمترشح أو المعرف الوحيد أو نسخة من بطاقات الانخراط المباشر.

(2) آخر بطاقة خلاص لسنة 2026.

(3) المسؤوليات النقابية التي تحملها المترشح وتواريخ تحملها .

(4) ضرورة ذكر مكان العمل والعنوان الشخصي ورقم الهاتف الجوال.

(5) وكل مطلب لا يحترم هذا البلاغ لا يؤخذ بعين الاعتبار.

(6) لا يقبل الترشح عن طريق البرقية أو الفاكس.

الأمين العام نور الدين الطبوبي

28 جانفي 2026

بلاغ

يعلم الإتحاد العام التونسي للشغل أنه تقرر عقد المؤتمر العادي للجامعة العامة للمعادن والإلكترونيك وذلك يومي 15 و 16 فيفري 2026 بداية من الساعة التاسعة (09.00) صباحا بنزل المهاري الحمامات الجنوبية.

يفتح باب الترشح لعضوية المكتب التنفيذي القطاعي أو الهيئة القطاعية للمراقبة المالية بداية من يوم السبت 31 جانفي 2026

فعلى الراغبين في الترشح ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل الثاني والستين (62) من النظام الداخلي للإتحاد العام التونسي للشغل، أن يقدموا مطالب ترشحهم باسم الأخ الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل 29 بطحاء محمد علي الحامي - 1000 ص.ب 266، عبر البريد السريع أو مباشرة إلى مكتب الضبط المركزي مقابل وصل في ذلك.

آخر أجل لقبول الترشحات يوم الجمعة 06 فيفري 2026 على الساعة الواحدة (13.00) بعد الزوال.

يشترط في المترشح أن يكون خالص الانخراط بالإتحاد لمدة لا تقل عن 7 سنوات كاملة متتالية عند الترشح وأن يكون خالص الذمة مع قسم المالية بالإتحاد.

وأن يكون متحملا للمسؤولية النقابية لمدة 5 سنوات كاملة متوالية عند الترشح أو قد تحملها لمدة لا تقل عن 6 سنوات كاملة.

أن يقيم بتونس الكبرى ويعمل بها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر بعد انتخابه.

** ملاحظة:

لا يتجاوز عدد المتقاعدين بالمكتب التنفيذي القطاعي العضوين.

يضم المكتب التنفيذي القطاعي امرأتين على الأقل طبقا للفصل (60) من النظام الداخلي

ولا يمنع عدم تقديم امرأة لترشحها من انعقاد المؤتمر في تاريخه.

يجب أن يتضمن المطلب

1-- الرقم الآلي للمترشح أو المعرف الوحيد أو نسخة من بطاقات الانخراط المباشر.

2 آخر بطاقة خلاص لسنة 2026.

3-- المسؤوليات النقابية التي تحملها المترشح وتواريخ تحملها.

4-- ضرورة ذكر مكان العمل والعنوان الشخصي ورقم الهاتف الجوال.

الأمين العام نور الدين الطبوبي

بيان الهيئة الإدارية الوطنية المنعقدة يوم 22 جانفي 2026

إن الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل المجتمعة اليوم 22 جانفي 2026

وبعد اطلاعها وتداولها في الوضع الداخلي والشأن العام، وعلى ما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالبلاد

وتنفيذا لقرارات الهيئتين الإداريتين الوطنيتين المنعقدتين بتاريخ 29 ماي 2025 و 23 سبتمبر 2025 فإنها:

1. تعلن عن تضامنها الكامل مع المتضررين من الأمطار الأخيرة وما خلفته من أضرار جسيمة بعدد من الجهات، وتترحم على أرواح الضحايا، وتحمل الحكومة مسؤولية التقصير في الوقاية والتجهيز، وتدعو إلى التدخل العاجل لجبر الأضرار وحماية المواطنين والإسراع بإصلاح البنية التحتية.

2 رفضها تواصل حالة الإنغلاق السياسي والاجتماعي، وتراجع منسوب الثقة، وغياب الحوار وتؤكد أن معالجة الأزمات تقتضي تهدئة المناخ العام واحترام الحقوق والحريات وتدعو إلى فتححوار شامل يفضي إلى حلول وطنية واقتصادية واجتماعية جامعة وتجدد تمسكها بالحوار الاجتماعي باعتباره الإطار الطبيعي والأنجع لمعالجة الملفات الاجتماعية وتطالب باستئناف المفاوضات الجماعية وتمكين الشغالين من حقوقهم المادية والترتيبية، وتطبيق الاتفاقيات الممضاة.

3. تحمل السلطة والأعراف مسؤولية تعطيل مسار التفاوض وما ينجر عنه من انعكاسات اجتماعية خطيرة.

4. تؤكد مشروعية القرار النضالي بالإضراب العام في إطار رؤية نضالية شاملة دفاعا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتُقرّر عرض هذا القرار وتحديد تاريخه على أنظار المؤتمر العام.

5. تؤكد التزامها بعقد المؤتمر العام العادي وتثبيته أيام 25 و 26 و 27 مارس 2026، باعتباره استحقاقا تنظيميا أساسيًا لا يقبل التأجيل وإصدار البلاغ والبدء في الاستعدادات اللوجستية وترك الهيئة الإدارية الوطنية مفتوحة للاجتماع حول كل طارئ.

6. تدعو كافة الهياكل إلى العمل على إنجاح المؤتمر بروح المسؤولية والوحدة، وتوصي جميع النقابيات والنقابيين برص الصفوف، وتغليب المصلحة العليا للاتحاد، والدفاع عن استقلاليته ودوره التاريخي في خدمة الشغالين والوطن.

عاش الاتحاد العام التونسي للشغل

من أجل الإنصاف ورفع المظلمة والمحاكمة العادلة

الشعب
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل
أسسها
أحمد التليلي
المدير المسؤول
نور الدين الطبوبي
المدير
سامي الطاهري
السحب
مطبعة دار الأنوار الشرقية - تونس
المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 - الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 - العنوان الالكتروني : echaabtechnique@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300

الشغورات بين خيوط الفراغ ونسيج الخوف

بقلم: نصرالدين الساسي

ليست أزمة الدولة فيما يُقال عنها، بل فيما يُترك معلّقًا داخلها. فالدولة، في جوهرها، ليست بناءً صلبًا ولا جهازًا إداريًا محايدًا، بل نسيجًا دقيقًا تتشابك فيه خيوط القرار والمسؤولية والثقة. وحين تُترك بعض هذه الخيوط مرتخية، أو يُؤجَّل شدّها باسم الحذر السياسي أو الخوف من المسؤولية والمحاسبة، يبدأ التماسك في التآكل بصمت، دون ضجيج أو انهيار ظاهر. لا يحدث الانفصام دفعة واحدة، بل يتسلّل تدريجيًا إلى مفاصل الإدارة، حيث يتحوّل الغياب إلى وضع اعتيادي، ويغدو التكليف المؤقت أسلوب إدارة، وتصبح الصلاحيات المؤجَّلة جزءًا من المشهد اليومي. في هذا الفراغ المتنامي، تظلّ المؤسسات قائمة في شكلها، لكن قدرتها على الفعل تتآكل، ويجد المواطن نفسه خارج دائرة القرار، يدفع كلفة إدارة عالقة بين نسيج الخوف والسياسة.

إن ما تعيشه المؤسسات والدواوين والمنشآت العمومية والهيئات من شغورات في عدد من المراكز القيادية والحيوية، من رئاسة مجالس الإدارات وعضويتها إلى الإدارات العامة مركزيًا وجهويًا، لم يعد مجرد خلل إداري أو نقص في الكفاءة، أو شبهات فساد تقتضي التروي والتدقيق بل أصبحت تبريرات لا تحلّ واقع الفراغ الإداري الخطير، بل تزيده تعقيدًا وتعكيرًا، وتُعسّر من هوامش إصلاحه. لقد أصبحت هذه الشغورات مرآة صادقة لفعالية الدولة وثقة المواطن بها. من الهيئات الدستورية العليا إلى المرافق العمومية، ومن الموارد البشرية إلى البنى التحتية، يشير الواقع اليوم إلى أن الشغور لم يعد استثناءً، بل قاعدة متجذّرة في الإدارة التونسية. السؤال الصريح هو: هل الشغور ضرورة، خيار سياسي مقصود، أم نتيجة طبيعية لردود فعل الإدارات القائمة على الخوف من تحمّل المسؤولية وضعف الصلاحيات، وغياب الرؤية؟

غياب الهيئات وإستمرار الإدارة المؤقتة

أكبر مثال على الشغور المؤسّساتي يظهر جليًا على مستوى الهيئات الدستورية، وعلى رأسها المحكمة الدستورية، الغائبة عن المشهد رغم دورها الحيوي في مراقبة دستورية القوانين وحسم النزاعات بين السلطات. هذا الغياب يعكس بدرجة كبيرة الخوف من مساءلة قرارات السلطة التنفيذية أو تحدّي نفوذها، ليصبح غياب الضوابط العليا ثغرة تهدّد التوازن بين السلطات وتُضعف الثقة في المؤسسات. الهيئات الأخرى المستقلة، مثل الهيئة العليا للانتخابات، وهيئة حقوق الإنسان، وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، ليست أفضل حالًا. التأخير في تعيين أعضائها أو تقييد صلاحياتها يحوّلها إلى هياكل شكلية عاجزة عن الرقابة أو حماية الحقوق الأساسية للمواطن.

يمتدّ الشغور أيضًا إلى الإدارات المركزية والجهوية لعدد من المؤسسات والمنشآت والدواوين، حيث تُدار العديد منها بتكليف مؤقّت، مثل الخطوط الجوية، وعدد من شركات النقل العمومي كالوكالة الفنية للنقل البري، والشركة التونسية للملاحة، والديوان الوطني للبريد. هذا النمط يعكس سياسة الخوف من منح الصلاحيات الكاملة للمديرين، ما يؤدّي إلى تراجع التخطيط الاستراتيجي، تراكم الملفات، وتأجيل المشاريع الحيوية. في هذا المناخ، يصبح الموظف محاصرًا بين ضغوط العمل اليومية وغياب الأفق المستقر، بينما يدفع المواطن الثمن مباشرة عبر خدمات متوقفة أو متدهورة.

سياسة غلق باب الانتدابات في قطاعات حيوية مثل التربية، الصحة، والخدمات العامة أدّت إلى نقص الإطارات الأساسية وزيادة الضغط على الأعوان المتبقّين، ما انعكس مباشرة على جودة الخدمات. المدارس تعاني من فصول مكتظّة، والمستشفيات من نقص أطباء وممرّضين، والبلديات من عجز في الأعوان والمعدّات. هذا النقص يؤثّر سلبًا على حياة المواطن ويزيد إحباط الشباب الباحث عن فرص عمل في القطاع العام.

حتى المسؤولون المستقرّون والموارد البشرية الكافية تصبح غير فعّالة في ظل ضعف البنية التحتية والتجهيزات. مدارس بلا مختبرات أو مكتبات مجهّزة، مستشفيات بلا أجهزة تشخيص حديثة، حافلات متقادمة، شبكات نقل غير متطوّرة، إدارات بلا وسائل رقمية... كل هذه العوامل تجعل أي إصلاح شبه مستحيل، وتزيد إحباط الموظف وتُضعف ثقة المواطن بالدولة.

مركزة القرار واتساع دائرة الشغور التنفيذي

الشغور في مؤسسات الدولة ليس حادثًا عابرًا، بل نتيجة تراكم سياسات وسلوكيات إدارية وسياسية تتقاطع عند الخوف من تحمّل المسؤولية، ضعف الصلاحيات، وغياب رؤية استراتيجية واضحة. هذا الشغور لا يقتصر على الإدارات المركزية أو الهياكل العليا، بل يمتدّ بوضوح إلى مستوى السلطة التنفيذية الجهوية والمحلية، حيث سُجّلت خلال فترات متتالية شغورات في مناصب الولاة والمعتمدين، إلى جانب تواصل الشغور في رئاسة المجالس البلدية إلى اليوم. هذا الفراغ التنفيذي في المجال الترابي لا يعطّل فقط السير العادي للإدارة، بل يُضعف القدرة على اتخاذ القرار الميداني، ويُفرغ مسار اللامركزية من مضمونه، ويحوّل الجهات إلى فضاءات انتظار دائم لقرارات مركزية متأخّرة أو غير ملائمة للواقع المحلي.

في هذا السياق، يجد المسؤول المكلّف، سواء على المستوى المركزي أو الجهوي أو المحلي، نفسه محاصرًا بين صلاحيات محدودة وتوقّعات اجتماعية متصاعدة، ما يجعل اتخاذ قرارات حاسمة مغامرة إدارية محفوفة بالمخاطر. وفي المقابل، تميل السلطة التنفيذية إلى الإبقاء على القرار مركزيًا، وتأجيل التعيينات أو الاكتفاء بالتكليف المؤقّت، بما يعمّق حالة عدم الاستقرار ويُضعف القدرة على التخطيط والمتابعة. هذا الاختلال لا يبقى حبيس الهياكل الإدارية، بل ينعكس مباشرة على الحياة اليومية للمواطن، حيث يفقد مخاطبه المحلي الطبيعي، وتتراكم المشاريع المعطّلة، وتتعثّر الخدمات البلدية، وتظلّ النزاعات والمطالب التنموية بلا جهة حسم واضحة.

غياب سلطة جهوية ومحلية مستقرة ومفوّضة سيعطّل بلا شك تنفيذ السياسات العمومية، ويُحوّل التنمية الجهوية إلى وعد مؤجَّل. ففي ظل هذا الفراغ، تصبح الدولة حاضرة عند الأزمات والكوارث فقط، لا في إدارتها الوقائية أو معالجتها ضمن رؤية عادلة ومستدامة. وهكذا، لا يعود الشغور مجرد فراغ وظيفي، بل يتحوّل إلى آلية حكم غير معلنة، تلتقي فيها مركزة القرار مع محدودية التنفيذ، وتتعمّق الفجوة بين الدولة ومحيطها المحلي، ويغيب المواطن مرة أخرى عن معادلة صنع القرار، باعتباره المتضرّر الأوّل من إدارة معلّقة بين السياسة والخوف من المسؤولية.

الشغور السياسي والمدني: الفراغ المقصود

إلى جانب الشغور الإداري، يبرز في تونس شغور سياسي ومدني مقصود، يشكّل أحد أبرز العوامل التي تُرسّخ ضعف المؤسسات العامة وتدهور المشهد الوطني. الأحزاب السياسية، بدل أن تكون أداة لتشكيل الإرادة الوطنية والمساءلة وتأثيث المشهد السياسي ببدائل ومقترحات هي اليوم تواجه أمواجا عاتية من التجريم والترذيل نفس الوضع تعيشه المنظمات الوطنية والنقابية وعلى رأسها الإتحاد العام التونسي للشغل الذي يتعرض منذ فترة إلى حملات تشويه وتجريم تستهدف دوره الوطني والإجتماعي بغاية سحب البساط منه وإفراغ المشهد الإجتماعي من قوى وجبهات الضغط والمساءلة.

هذا الفراغ المقصود ليس نتاج صدفة، بل هو توجه بدأ يتكرس من أجل مركزة القرار في أيدي السلطة التنفيذية، وإضعاف قدرة المجتمع المدني على المراقبة والمساءلة. النتيجة: تراجع المبادرة السياسية، تحجيم دور الرقابة وتراجع تأثير الحراك الاجتماعي على صناعة السياسات العامة. في هذا المناخ، تصبح مؤسسات الدولة، سواء كانت إدارية أو تنفيذية، غير مستقلّة وغير قادرة على الإصلاح، ويغيب المواطن عن المعادلة في قلب صنع القرار،

الفراغ السياسي والمدني سيؤدّي إلى حلقة مفرغة من الشغور المزدوج: كلما زاد تهميش الأحزاب والنقابات، ازدادت مركزة القرار، وكلما ازدادت مركزة القرار، تعزّزت الممارسات الإدارية الجزئية والمؤقّتة، ما يُرسّخ الشغور الإداري ويُضعف القدرة على تطوير سياسات عامة متوازنة. في جوهره، هذا الشغور المزدوج هو أداة لتثبيت التبعية المؤسّساتية والسياسية، وإبقاء الدولة في حالة شبه توقّف، بينما يتحمّل المواطن العواقب المباشرة على مستوى الخدمات والحقوق.

الشغور والإدارات المعلّقة

الواقع المؤسّساتي في تونس يبرز أن الشغور ليس صدفة أو خللًا عابرًا، بل مرآة لإدارة معلّقة بين الخوف من المسؤولية ومركزة القرار السياسي وأن غياب المسؤولين وضعف صلاحياتهم سيحوّل المؤسسات إلى هياكل صامتة، ويجعل المواطن المتضرّر المباشر من توقّف الخدمات أو تراجع جودتها: تراجع التعليم، تعطّل الخدمات الصحية، بطء الخدمات الإدارية، وارتفاع نسب البطالة سيجعل من الإصلاح الإداري شعارا بلا مضمون.

الشغور ليس مجرد فراغ، بل وضع يتوجب الوقوف عنده فإدارات بلا مسؤولين قارين وموارد بشرية محدودة، وبنية تحتية ضعيفة، تعني دولة بلا قدرة على التخطيط، بلا إصلاح استراتيجي، وبلا ضمان لحقوق المواطنين. وفي قلب هذا الواقع، تكشف حالة الشغور عن توازن هشّ بين السياسة والإدارة، حيث تتقاطع المصالح السياسية مع محدودية التنفيذ، ويغيب المواطن عن المعادلة.

من التعيين إلى التعطيل

حين يتحول الشغور إلى نمط للتسيير

نصرالدين الساسي

في ظلّ ما تعيشه تونس من أزمات متراكبة، غالبًا ما يُختزل النقاش العمومي في مؤشرات مالية أو صراعات سياسية مباشرة، بينما يظلّ أحد أخطر مظاهر الأزمة بعيدًا عن الضوء: اتساع رقعة الشغور داخل مؤسسات الدولة، سواء على مستوى مجالس الإدارات أو الخطط القيادية العليا، مركزيًا وجهويًا. هذا الشغور، الذي يبدو للوهلة الأولى مسألة إدارية أو تقنية، يخفي في عمقه إشكالًا بنيويًا يمسّ جوهر الحوكمة، وفعالية المرفق العمومي، واستمرارية الدولة في أداء وظائفها الأساسية، بل ويمتد أثره إلى النسيج الاقتصادي الوطني، إذ يؤثر على قدرة المؤسسات العمومية على دعم القطاعات الحيوية وضمان استقرار الأسواق والخدمات الأساسية.

فالدولة لا تُدار بالنصوص وحدها، ولا بالشعارات الإصلاحية، بل بمنظومة مؤسساتية حيّة، يقودها مسؤولون يتمتعون بالشرعية القانونية، والصلاحيات الواضحة، والاستقرار الوظيفي. وعندما تغيب هذه الشروط، تتحوّل المؤسسات العمومية إلى هياكل هشّة، تُدار بمنطق تصريف الأعمال، وتفقد القدرة على التخطيط، والإصلاح، والمساءلة. وهو ما ينعكس مباشرة على جودة الخدمات، وعلى مناخ العمل داخل الإدارة، وعلى علاقة الدولة بالمواطن وبالفاعلين الاجتماعيين، وفي مقدمتهم المنظمات النقابية، فضلاً عن تأثيره السلبي على الاقتصاد الوطني عبر تعطيل المشاريع والاستثمارات وتراجع الإنتاجية.

لقد أصبح الشغور في رئاسة مجالس الإدارات، وفي الخطط العليا داخل الوزارات والمؤسسات العمومية، ظاهرة متنامية، لا يمكن فصلها عن نمط التسيير بالتكليف المؤقّت، وعن التردّد في تحمّل المسؤولية السياسية والإدارية. كما أنّ امتداد هذا الواقع إلى الجهات، عبر إدارات جهوية تُدار دون قيادات مستقرة، يُعمّق الفوارق الترابية، ويُضعف تنفيذ السياسات العمومية، ويُفرغ اللامركزية من مضمونها الفعلي، مع انعكاسات ملموسة على النسيج الاقتصادي المحلي من خلال تعطّل الاستثمارات والمشاريع التنموية.

ولا يقتصر خطر هذا الشغور على الجانب الإداري فحسب، بل يتجاوز ذلك ليطرح أسئلة جوهرية حول النجاعة، والمساءلة، والديمقراطية داخل الدولة. فالمؤسسة التي تُدار دون قيادة واضحة لا يمكن محاسبتها، ولا يمكن تحميلها مسؤولية نتائج سياساتها، وهو ما يُقوّض مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويُضعف الثقة في الدولة وفي قدرتها على الإصلاح، وبالتالي في قدرتها على دعم واستقرار النسيج الاقتصادي الوطني.

يندرج هذا المقال المطوّل ضمن هذا السياق، ليقدّم قراءة شاملة لظاهرة الشغور المؤسّساتي في تونس، لا باعتبارها خللًا معزولًا، بل كمنظومة مترابطة تمسّ الهيئات الدستورية، والإدارة العمومية، والموارد البشرية، والتجهيزات، وتكشف كلفتها الاجتماعية، والتشريعية، والديمقراطية، وأثرها المباشر على استقرار النسيج الاقتصادي الوطني. قراءة تحاول تفكيك الأسباب، ورصد الانعكاسات، وطرح السؤال الجوهري: هل أصبح الشغور نمط حوكمة غير معلن، أم جرس إنذار يهدّد استقرار الدولة والمرفق العمومي والنسيج الاقتصادي على حد سواء؟

الشغور المؤسّساتي في تونس: كلفة اجتماعية وتشريعية وديمقراطية ثقيلة.

لا يُختزل النقاش حول غياب الهيئات الدستورية في تونس في بعده الاجتماعي أو القانوني أو التشريعي فحسب، بل يمتدّ ليطال جوهر المسألة الديمقراطية ذاتها. فالديمقراطية لا تُقاس فقط بإجراء الانتخابات، بل بوجود منظومة مؤسّساتية متكاملة تضمن الفصل بين السلطات، وتُخضع القرار العمومي للرقابة، وتوفّر فضاءات دستورية للتحكيم والمساءلة. وعندما تغيب هذه المنظومة، تتحوّل الديمقراطية إلى إجراء شكلي، ويُفرغ الاختيار الشعبي من مضمونه.

من هذا المنطلق، يُمثّل غياب المحكمة الدستورية أحد أخطر مظاهر الشغور المؤسّساتي، لأنّه لا يمسّ فقط مبدأ علوية الدستور، بل يضرب في العمق إحدى ركائز الديمقراطية، وهي خضوع السلطة المنتخبة أو المعيّنة لرقابة دستورية مستقلة. فالديمقراطية الدستورية تقوم على توازن دقيق بين الإرادة الشعبية وحماية الحقوق، وغياب المحكمة حرم النظام السياسي من آلية تضمن ألّا تتحوّل الأغلبية أو السلطة التنفيذية إلى مصدر وحيد للشرعية.

وقد أدّى هذا الغياب إلى تحويل النزاعات الدستورية إلى صراعات سياسية مفتوحة، تُدار بمنطق الغلبة لا بمنطق القانون. وهو ما أضعف مبدأ الأمن القانوني، وخلق حالة من الالتباس التشريعي، انعكست مباشرة على ثقة المواطنين، والفاعلين الاجتماعيين، والمنظمات النقابية في جدوى المشاركة وفي قدرة النظام السياسي على إدارة الخلاف ضمن قواعد واضحة.

ولا ينفصل وضع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن هذا السياق. فاستقلال هذه الهيئة ليس مسألة تقنية، بل شرط ديمقراطي أساسي لضمان تكافؤ الفرص وصدقية التمثيل. وأيّ مساس بالإطار القانوني الناظم لها أو بآليات تعيين أعضائها، ينعكس مباشرة على شرعية العملية الانتخابية، ويُعمّق أزمة التمثيل، ويُغذّي العزوف السياسي، خاصة لدى العمّال والشباب الذين باتوا يرون في المسار الانتخابي مسارًا محدود التأثير في السياسات العمومية.

كما أنّ غياب هيئة حقوق الإنسان يُضعف البعد الحقوقي للديمقراطية. فالديمقراطية لا تقوم فقط على صناديق الاقتراع، بل على حماية الحقوق والحريات، وعلى وجود مؤسسات قادرة على مساءلة السلطة عند الانتهاك. وغياب هذه الهيئة يُخلّ بالتوازن بين الدولة والمجتمع، ويُحوّل الحقوق إلى وعود سياسية بدل أن تكون التزامات دستورية قابلة للإنفاذ والمساءلة.

ويُضاف إلى ذلك غياب هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، الذي لا يُمثّل فقط تراجعًا في منظومة الشفافية، بل مساسًا مباشرًا بجودة الديمقراطية نفسها. فالفساد، عندما لا يُواجه بأدوات مؤسّساتية مستقلة، يُفرغ العملية الديمقراطية من مضمونها، ويحوّلها إلى واجهة شكلية تُدار في ظلّ غياب المحاسبة وتكافؤ الفرص.

من منظور اجتماعي ونقابي، يتقاطع هذا الفراغ المؤسّساتي مع أزمة الديمقراطية في بعدها الاجتماعي. فغياب الهيئات الدستورية والرقابية يُضعف قنوات المشاركة، ويُقصي الفئات الاجتماعية عن التأثير في القرار العمومي، ويُفرغ الحوار الاجتماعي من بعده الديمقراطي، ليُختزل في إدارة الأزمات بدل صياغة السياسات. وهكذا تتحوّل الديمقراطية من فضاء تفاوض وتوازن إلى مسار مغلق تُتخذ فيه القرارات من أعلى دون ضمانات كافية.

إنّ الدولة التي تُدار دون محكمة دستورية، ودون هيئات مستقلة فاعلة، تُخاطر بتكريس منطق السلطة المركّزة، حتى وإن استندت إلى خطاب انتخابي أو إصلاحي. فالتجربة تُظهر أنّ الديمقراطية لا تُختزل في الشرعية الانتخابية، بل تقوم على شبكة من الضمانات المؤسّساتية التي تحمي المجتمع من الانزلاق نحو الحكم الأحادي.

إنّ استعادة التوازن المؤسّساتي في تونس ليست فقط شرطًا اجتماعيًا أو تشريعيًا، بل هي شرط ديمقراطي أساسي لإعادة الاعتبار للمواطنة، وللمشاركة، وللثقة في الشأن العام. فالدولة الديمقراطية ليست تلك التي تُراكم السلطات، بل التي تُنظّمها، وتُقيّدها، وتضعها تحت رقابة مؤسّسات تحمي المجتمع من كلفة الفراغ.

حين يتحوّل التكليف المؤقّت إلى نمط تسيير

لم يعد الشعور بعدم الاستقرار المؤسّساتي في تونس مقتصرًا على مستوى الهيئات الدستورية أو هياكل الرقابةفحسب بل امتدّ بشكل واضح إلى مؤسسات القطاع العام، حيث بات الشغور في الخطط القيادية والتسيير بالتكليف المؤقّت سمة شبه دائمة، لها انعكاسات مباشرة على الأداء، وعلى مناخ العمل، وعلى العلاقة بين الإدارة والعمّال ونقاباتهم هذا الواقع لا يمكن اعتباره وضعًا عابرًا، بل أصبح مؤشرًا على خلل أعمق في مقاربة الحوكمة داخل المرافق العمومية.

تُعدّ الخطوط التونسية مثالًا صارخًا على هذه الوضعية. فالمؤسسة التي تواجه منذ سنوات صعوبات مالية وتنظيمية، وجدت نفسها مرارًا تُدار في ظل تغيّرات متواصلة على مستوى القيادة أو عبر تكليفات مؤقّتة. وفي غياب إدارة مستقرة تمتلك رؤية وصلاحيات كاملة، تتحوّل خطط الإنقاذ إلى إجراءات ظرفية دون أفق واضح للإصلاح أو لتحسين أوضاع المؤسسة وأعوانها.

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض يعملان دون رئيس مدير عام

ولا يختلف الوضع كثيرًا في شركات النقل العمومي، سواء في النقل البرّي أو الحديدي. فالتسيير بالتكليف وتعدّد مراكز القرار أدّيا إلى ضعف التخطيط، وتأخير المشاريع، وتراجع جودة الخدمات المقدّمة للمواطن. كما أنّ هشاشة القيادة الإدارية تُربك الحوار الاجتماعي، إذ تجد الأطراف النقابية نفسها أمام إدارات مؤقّتة لا تملك في كثير من الأحيان صلاحية الالتزام أو الحسم، ما يُفرغ المفاوضات من مضمونها.

أما الديوان الوطني للبريد، وهو مرفق عمومي استراتيجي يجمع بين البعد الاجتماعي والاقتصادي، فقد تأثّر بدوره بهذا المناخ. فالتغيّرات الإدارية المتتالية أو فترات التسيير المؤقّت انعكست على نسق الإصلاح، وعلى مشاريع التحديث، وعلى الاستجابة لمطالب الأعوان. وفي مؤسسة تضطلع بدور أساسي في الإدماج المالي والخدمات القريبة من المواطن، يصبح غياب الاستقرار الإداري عائقًا حقيقيًا أمام النجاعة والتطوير.

الشغور يمتدّ إلى الجهات

لا تقف تبعات هذا الوضع عند الهياكل المركزية، بل تشمل عديد الإدارات الجهوية التي تُدار اليوم بتكليف مؤقّت. وهو ما يخلق إدارات محدودة المبادرة، متردّدة في اتخاذ القرار، تخشى تحمّل المسؤولية، وتنتظر التعليمات بدل التفاعل مع الإشكاليات المحلية. كما يُعمّق هذا النمط من التسيير الفجوة بين المركز والجهات، ويُضعف قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها العمومية بصفة عادلة ومتوازنة.

وزارة التربية مايقارب 6 ادارات مركزية بدون مديرين عامين

ومن زاوية الموارد البشرية، يترك هذا الوضع أثرًا نفسيًا ومهنيًا واضحًا. فالمديرون المكلّفون مؤقّتًا يعملون في مناخ هشّ، يفتقر إلى الاستقرار وإلى الأفق الوظيفي والطموح المهني والحق في الترقي ما ينعكس على قدرتهم على القيادة واتخاذ القرار. وفي المقابل، يعيش الأعوان حالة من الترقّب وعدم الثقة، في ظل تغيّر التوجّهات وغياب رؤية واضحة طويلة المدى.

مسؤولية السلطة التنفيذية

إنّ أخطر ما في هذا الواقع هو تحوّل التسيير المؤقّت من حلّ استثنائي إلى سياسة أمر واقع. فالمؤسسة العمومية التي تُدار دون قيادة مستقرة، وبدون تفويض واضح، تصبح عاجزة عن الإصلاح الحقيقي، وأكثر هشاشة أمام الأزمات، وأقلّ قدرة على حماية حقوق عمّالها وتعزيز ديمومتها. كما يُقوّض

البلديات في تونس:

إلى متى يتواصل العمل بقرار الحل؟

ضياء تقتق

في مطلع سنة 2026، ما تزال البلديات التونسية تعيش على إيقاع إدارة مؤقتة، تحوّلت مع مرور الوقت من استثناء عابر إلى قاعدة دائمة مفروضة بالأمر الواقع. فبعد مرور ما يقارب الثلاث سنوات على صدور المرسوم عدد 9 لسنة 2023 المؤرخ في 8 مارس 2023، القاضي بحلّ جميع المجالس البلدية المنتخبة، لم تُحدَّد إلى اليوم أي آجال واضحة لإجراء انتخابات جديدة، رغم أنّ عدد البلديات في تونس يبلغ 350 بلدية وذلك وفق معطيات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الصادرة في سبتمبر 2023.

المرسوم المذكور، الذي عهد بتسيير الشؤون البلدية إلى الكتّاب العامين للبلديات تحت إشراف الولاة، كرّس عمليًا عودة مركزية القرار المحلي، وألغى جوهر التجربة البلدية التي انطلقت بعد انتخابات 2018، باعتبارها أول تجسيد فعلي لمسار اللامركزية بعد ثورة 2011.

فالتسيير "المؤقت" الذي كان يفترض أن يكون مرحلة انتقالية قصيرة، تمدّد دون تقييم، ودون مساءلة، ليطرح أسئلة جوهرية حول مستقبل الحكم المحلي ودور البلديات في السياسات العمومية.

هذا الوضع مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، إذ لا يمكن مساءلة إدارة مؤقّتة عن نتائج سياسات لم تُمنح لا الوقت ولا الصلاحيات لتنفيذها.
وتتحمّل السلطة التنفيذية مسؤولية مباشرة في هذا المسار. فاستمرار الشغورات، والتوسّع في منطق التكليف، يعكسان غياب رؤية واضحة لإصلاح القطاع العام، ويُرسّخان مناخ عدم اليقين داخل المؤسسات. إنّ إنقاذ المرافق العمومية لا يكون بتغيير الأشخاص فقط، ولا بتكليفات ظرفية، بل عبر تعيينات مستقرة، شفافة، قائمة على الكفاءة محددة بعقود أهداف ومصحوبة ببرامج إصلاح تشاركية تحترم الحقوق الاجتماعية وتعيد الاعتبار للحوار الاجتماعي.
فالقطاع العام لا يمكن أن ينهض بإدارات مؤقّتة، ولا أن يؤدّي دوره الاجتماعي والاقتصادي في ظلّ الشغور. والاستقرار المؤسّساتي ليس امتيازًا إداريًا، بل شرطًا أساسيًا لحماية المرفق العمومي، وصون حقوق العمّال، واستعادة ثقة المواطن في الدولة.

الشغور في الموارد البشرية: كلفة التقشّف على الحقّ في الخدمات العمومية.

لم يعد الشغور في الموارد البشرية داخل القطاع العام والوظيفة العمومية في تونس نتيجة خلل ظرفي أو سوء توزيع فحسب، بل أصبح تعبيرًا مباشرًا عن خيار تقشّفي ممنهج يقوم على غلق باب الانتدابات وتقليص كتلة الأجور، دون اعتبار للكلفة الاجتماعية والإنسانية لهذا التوجّه. فالمرافق العمومية لا تُدار بالأرقام فقط، بل بالموارد البشرية المؤهّلة، وأيّ سياسة تتجاهل هذا المعطى تُفضي حتمًا إلى تراجع جودة الخدمات وتآكل الثقة في الدولة.
ويُعدّ قطاع التربية والتعليم المثال الأوضح على تداعيات هذا الخيار. فارتفاع نسب الإحالة على التقاعد، مقابل محدودية الانتدابات، خلق نقصًا حادًّا في الإطار التعليمي والتربوي. أقسام مكتظّة، مدرسون يُكلَّفون بساعات إضافية مرهقة، سدّ للشغورات بحلول مؤقّتة وهشّة، كلّها مظاهر تؤكّد أنّ التقشّف لم يوفّر المال بقدر ما راكم أزمات تربوية عميقة. والنتيجة تعليم عمومي مُنهك، يبتعد تدريجيًا عن دوره كرافعة للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.
ولا يقلّ قطاع الصحة العمومية تضرّرًا من هذا المنطق. فغلق باب الانتدابات، بالتوازي مع هجرة الإطارات الطبية وشبه الطبية، أدّى إلى نقص خطير في الموارد البشرية داخل المستشفيات العمومية. أقسام تعمل بأدنى طاقتها، ضغط مهني متواصل على الأعوان، تراجع جودة الرعاية، وتأجيل الخدمات العلاجية، كلها مؤشرات على سياسة اختارت تقليص الكلفة المالية على حساب الحقّ الدستوري في الصحة. وفي الجهات الداخلية على وجه الخصوص، يتحوّل هذا الشغور إلى معاناة يومية للمواطن.
ويمتدّ أثر التقشّف إلى الخدمات والمرافق العمومية بصفة عامة. بلديات تُدار بعدد محدود من الأعوان، إدارات تعاني بطء الإجراءات وتراكم الملفات، وأعوان يُطالبون بتغطية مهام مضاعفة دون تحفيز أو أفق مهني. وفي ظلّ هذا الواقع، لا يمكن الحديث عن نجاعة أو جودة، بل عن إدارة تعيش على منطق الصمود لا الإصلاح.

سياسات التقشف مرة أخرى

إنّ أخطر ما في هذا الخيار التقشّفي هو ازدواجية كلفته. فمن جهة، تتدهور نوعية وجودة الخدمات العمومية المقدّمة للمواطن، ما يدفع فئات واسعة إلى اللجوء للقطاع الخاص، ويُعمّق الفوارق الاجتماعية. ومن جهة ثانية، تتفاقم أزمة البطالة، خاصّة في صفوف حاملي الشهادات العليا، الذين يُقصَون من الوظيفة العمومية رغم الحاجة الفعلية لكفاءاتهم في قطاعات حيوية.
ومن منظور نقابي، لا يمكن فصل غلق باب الانتدابات عن تدهور شروط العمل داخل القطاع العام. فالأعوان المتبقّون يتحمّلون أعباء إضافية، في مناخ مهني مرهق، ودون اعتراف أو تحفيز، ما يُهدّد السلم الاجتماعي ويُضعف مردودية المرفق العمومي. كما يُفرغ هذا التوجّه مفهوم الوظيفة العمومية من بعدها الاجتماعي، ويختزلها في مجرّد بند محاسبي.
إنّ الدفاع عن الخدمات العمومية لا يستقيم دون رفض صريح لسياسات التقشّف العمياء التي تُدار خارج أيّ رؤية اجتماعية. فالدولة التي تُقايض الحقّ في التعليم والصحة والخدمات الأساسية بتوازنات مالية قصيرة المدى، تُراكم أزمات مستقبلية أعمق وأخطر.
إنّ المطلوب اليوم ليس مجرّد إعادة فتح باب الانتدابات، بل مراجعة شاملة للخيارات الاقتصادية، تقوم على الاستثمار في الموارد البشرية، والتخطيط بعيد المدى، وربط الإصلاح بالعدالة الاجتماعية. فالمرفق العمومي لا يُصلَح بالتقليص، بل بالتدعيم، ولا يُنقَذ بالتقشّف، بل بإرادة سياسية تُدرك أنّ الإنسان هو أساس كلّ خدمة عمومية ناجعة.

الشغور في التجهيزات والبنى التحتية: المرفق العام بلا أدوات

لا يقتصر الشغور في القطاع العام على غياب الهيئات أو نقص الموارد البشرية، بل يشمل أيضًا التجهيزات والبنى التحتية الحيوية التي تمثل العمود الفقري لأي خدمة عمومية. فالمدرسة بلا مختبرات أو أدوات تعليمية، والمستشفى بلا أجهزة تشخيص أساسية، والحافلات المتقادمة، والمرافق العمومية بلا صيانة، كل ذلك يجعل الإدارة العمومية عاجزة عن أداء مهمتها، مهما توفّر من أعوان أو مديرين مكلّفين.
في قطاع التربية والتعليم، يواجه المدرّس والتلميذ على حدّ سواء واقعًا صعبًا. العديد من المؤسسات التعليمية تعاني من نقص التجهيزات البيداغوجية، مختبرات دون أدوات، قاعات مكتظة، وصيانة مبانٍ متأخرة منذ سنوات. هذا الوضع يعقّد مهمة المدرّس، ويحدّ من قدرة التلميذ على التعلّم الفعّال، ويقوّض أي إصلاح تربوي مهما كان جيدًا.
أما في قطاع الصحة العمومية، فإنّ الشغور في التجهيزات يفاقم الأزمة التي يواجهها الأعوان. مستشفيات تعمل بأجهزة قديمة أو معطّلة، نقص الأسرة ومعدات الإسعاف، وانعدام التجهيزات في بعض الأقسام الحيوية، كل ذلك يُضعف القدرة على تقديم الرعاية الصحية اللازمة. وفي هذه الحالة، يصبح المواطن الأكثر تضررًا، سواء في المدن الكبرى أو الجهات الداخلية، إذ يجد نفسه أمام خدمات عمومية متعثّرة، مما يضاعف الضغط على القطاع الخاص ويزيد الفوارق الاجتماعية.
وحتى قطاع النقل والخدمات العمومية يعاني من هشاشة البنية التحتية والمعدات. شركات النقل العمومي مثل الحافلات أو القطارات تعمل بأسطول مهترئ، ونقص قطع الغيار يؤخر الصيانة، في حين أن البلديات والمؤسسات المحلية غالبًا ما تواجه صعوبة في صيانة مرافقها، أو تأمين المعدات الضرورية لأداء الخدمات اليومية للمواطنين.

الديوان الوطني للبريد يشهد شغورا على مستوى الادارة المركزية 11 مدير مركزي و8 ادارات جهوية دون مديرين

الشغور المادّي كأداة تعطيل للإصلاح

إنّ أخطر ما في هذا الواقع هو أنّه يحوّل أي جهد إصلاحي إلى مواجهة مستمرة مع الواقع المادي. فحتى لو وُجدت قيادات مستقرة، وإطارات بشرية كافية، فإن الشغور في التجهيزات يجعل العمل شبه مستحيل، ويؤدّي إلى إحباط الأعوان، وتراجع الإنتاجية، وتآكل ثقة المواطن في المؤسسات العمومية.
وبالنظر إلى هذا الواقع، يظهر أن سياسات التقشّف لم تقتصر على الحدّ من الانتدابات أو إعادة الهيكلة الإدارية، بل طالت صيانة المؤسسات وتجهيزاتها. النتيجة: تراجع جودة الخدمات، توسّع دائرة الشكاوى، وتفاقم الإحباط لدى الموظفين والمواطنين على حدّ سواء.
خاتمة: الاستثمار في الأدوات شرط الاستقرار
إنّ معالجة الشغور في التجهيزات والبنية التحتية لا يمكن أن تتمّ بخطط ترقيعية أو صيانة ظرفية. بل تتطلب استثمارًا حقيقيًا ومستدامًا في المرافق، وتحديث المعدات، وصيانة المباني، وربط ذلك بخطط تنمية بشرية ومؤسّساتية، لضمان تقديم خدمة عمومية ذات جودة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
فالقطاع العام بلا أدوات يصبح كجسم بلا عظام، وغياب التجهيزات الفعّالة يحوّل أي إصلاح إلى شعار بلا مضمون. والاستثمار في البنية التحتية ليس رفاهية، بل ضرورة أساسية لضمان استقرار المؤسسات العمومية، وحماية حقوق المواطنين، وتحقيق الكفاءة في تقديم الخدمات.

الرئيس، شيخُ المدينة!

سمير بوعزيز

في الحاضرة/تونس العاصمة يُعرّفُ رئيس البلدية بعبارة «شيخ المدينة» وبعضُ من انتخبوا ونالوا هذه الصفة كانت لهم بعض المُنجزات «البلديّة» وتركوا ذكرا بها، ولا نعلمُ إن كان منهم من افتخر أو ترك ذكرا لأنّه رمّمَ ساحة أو بناية أو مسبحاً بلديا. فأشغال الترميم والصيانة ليست مُنجزات بل هي من واجبات «الشيخ» ومهامه التي من أجلها قد أُنتخب.

ويُعتبرُ «شيخا» مسؤولا ذلك الذي ينزل الشوارع ويتفقّد البنايات المُتداعية فيوصي بالترميم، ويُنبّه إلى تراكم الزبالة فيأمُر برفعها، ويتحدث إلى الناس ويعدُ بتلبية «احتياجاتهم البلديّة». وفي تونس انتخبنا رئيسا للدولة فكان أقصى مهامه «شيخُ المدينة»، يفخرُ مريدوه بترميم مسبح وصيانة ساحة في المدينة.

وفي المدينة شيُوخٌ أُخرْ، أولئك الذين يخطبون في الناس، ويتحدّثون عمّن لا نراهم من شياطين وملائكة الجان و «أهل بسم الله» -على حدّ العبارة التونسيّة الشعبيّة. كذا رئيسُ دولتنا شيخٌ من هؤلاء، يُحدّثنا عن متآمرين ومُرتزقة يسكنون الغرف المظلمة، فلا عرفناهم ولا علمنا بغرفهم، يهوى مثل شيوخ الزوايا حديث الغيب وتصوير العوالم الأخرى التي لا يراها غيرهُ، وحين تكلّمَ أبهمَ القول فلا هو أفصح ولا نحنُ فهمنا، كأنما ينطق بالتمائم. وهو يُرخّم الصوت كما لو أنّه يقرأ من أثر قديم، أو كما لو كان يقرأ قداسا.

وللشيخ مُريدون يتبركون بما يقول، وإن لم يفهموا، فكلّ مُبهم مُقدّس. ويعتقدون في مُعجزاته، حتى وإن لم يروها. ونحن لنا رئيسٌ وليّ صالحٌ يُسبّحُ الناس ببركاته، التي نجهلها، حتى وإن لم يُشفهم من مرض ولم يفتح لهم طريقا ولم يؤمنهم من جوع. وكثيرٌ من التونسيين يُحبون الشيوخ ويزورون مئات الأضرحة لأولياء الله، ويُقسمون بأسمائهم ويعتقدون أنهم يتقاسمون القوة مع الله والأنبياء والطبيعة. كذا هم الحُكامُ الشعبويون يعتقدون أنهم حاملو رسالة سماوية، وأنصارهم يعتقدون في ذلك.

وفي بعض مُدننا، وفي أغلب أريافنا، لا يزال الناس يُطلقون لقب «الشيخ» على العمدة (المسؤول الإداري المحلي في تونس)، وهو الذي يتولى من مسؤوليات الدولة صغار المهام ولا يهمّه أن توضع التصورات والاستراتيجيات والبرامج. فليس مشروعه أن توضع التشريعات العادلة وسياساتها، يكفي أن يتدخل لاعانة عائلة فقيرة أو تشغيل أحد أبنائها في أشغال الحضائر. ليس لهُ أن يضع برامج تحسين المقدرة الشرائية، بل أن يُوجد بعض الإعانات لمحدودي الدخل. ليس همّه أن يُصلح قطاع الصحّة، بل أن يوفر دفتر علاج مجاني لعجوز وحيدة. هكذا أيضا يُصرفُ الرئيس/الشيخ الأمور، وهو القادر على اتخاذ التدابير الاستراتيجية فيتقمّص دور «العمدة» ويوهم بالفعل لجلب العطف والقول أنّه قريب من الناس يُتابع مشاغلهم، فيسير في الشوارع لتوزيع العناق، فمن لا يُحسنُ السياسة يهرب إلى الاستعراضات الدعائية.

أنتخب الرئيس للرئاسة فلا هو شيخ المدينة ولا هو شيخ الزاوية ولا هو شيخ القرية. وإن الادعاء بأنّ المسؤولين المحليين والاداريين لم يُحسنوا ادارة الشؤون العامة، فليتذكّر دائما أنّه من عيّنهم جميعا، كما أنّ عليه أن يُحسن توجيههم. فعوض وضع السياسات أنشدَ الخطب وخلق الارباك وشتّت الجهود. وأيضا، هو لا يثق في أي منهم ولا أحد يضمن استمراره في منصبه، فمع كل تحوير في المناصب والمواقع يبدأ التحضير للتغيير و«التحوير». وفتح قاعة انتظار كُبرى يؤمّها كلّ انتهازيّ يبحث عن منصب فانتفضت الكفاءات عن الإدارة وكثر المُريدون يُسبحون ويهللون «يا سيدي اسمعنا واقضي حاجتنا».

جمنة بين القانون والتنمية

عندما لا ينسجم المنطق البيروقراطي مع تطورات الواقع

أبو إبراهيم

لم تكن مصطلحات الحقرة والتهميش والنضال من اجل الكرامة التي اختزلها شعار شغل حرية كرامة وطنية مجرد عبارات سخط بل كانت مقولات كان نابعا من نباهة ووعي فطري وإدراك الفاعلين الاجتماعيين بأهمية المحلي في دفع التنمية. وقد كانت المطالبات المتعدد من مختلف الجهات بأنهاء التهميش الجهوي اعلانا واضحا عن موقف رافض لسياق التنمية المركزة بيد الدولة او التنمية المدولنة ومطالبة صريحة بمنوال تنموي محلي يكون فيه للأهالي دور وراي. في هذا السياق من المطالبة بإعادة التوزيع العادل برزت تجربة واحة جمنة كنموذج تطبيقي فعلي واقعي لما يمكن ان يحدث في حال تم منح الفاعل المحلي

من المركزة الى المحلي

خلال الفترة التي تلت الاستعمار اختارت الدولة التونسية الفتية التنمية المركزة حيث اعتمدت على مخطط تنموي ونظام قانوني وجبائي يقوم على تجميع الموارد بيد الحكومة التي تقرر المشاريع المناسبة المتعلقة بالبنية التحتية وتطوير الصناعة وتقرر شكل الانفاق والعمومي وطرق إعادة التوزيع. غير ان التنمية المركزة فشلت الى حد في إحلال التوازن بين مختلف المجالات الجغرافية في تونس وقد ولد هذا الواقع وعيا بالتهميش والتطور الى مطالب اجتماعية وسياسية تطالب بالعدالة غير انها لم تكون قوية بما يكفي خلال الثورة او الانتفاضة برز خطاب المطالبة بدور الفاعلين الاجتماعيين المحليين وتكثف في بعض الأحيان للمطالب بنصيب مباشر من الثروة التي انتاجها جهويا والغريب في الامر انه ورغم وجاهة المطالب ومشروعيتها وإمكان تحقيقها فان امرا عطل التوجه نحو هذا الامر وتم استبداله بحلول ترقيعية ارهقت المؤسسات العمومية دون نجاعة اقتصادية و واضحة. وقد اثار الحراك الثوري والمطالبة بسياق تنموي محلي يقلص من هامش المركزة المفرطة الكثير من النقاش وكتبت في هذا المجال المقالات والكتب ما بين الداعي الى مواصلة التنمية المركزة وانهاء الفساء واحلال الحوكمة وبين الذي يعتبر ان الحل في حريات تنموية واسعة للفاعلين المحليين وتوفير موارد اكثر. غير ان الواقع التونسي كان ينقصه منوال تجريبي قادر على اثبات مدى وجاهة هذا الراي. في سياق هذا النقاش الوطني برزت تجربة جمنة لتثبت ان الانتقال من التنمية المركزة الى التنمية المحلية ممكن.

التضامن والنجاعة

كانت ارض واحة جمنة ملكا مشاعا للأهالي يتقاسمونها في ما بينهم زراعة ورعيا حتى جاء الاستعمار فانتزعها لصالحه طوال اكثر من 70 سنة. خلال الفترة ما بعد الاستعمارية تمت استعادة الأرض لتصبح تابعة لأملاك الدولة بعد ذلك ومع انتهاج الدولة للسياسة الليبرالية تم منحها لفائدة مستثمرين تونسيين. خلال الثورة اعتبر الأهالي ان الواحة في الأصل ملك للأجداد وانتزعوها من جديد راسمين ملامح تجربة

بعد سنوات من العمل اثبتت التجربة الوليدة انه من الممكن الانخراط في عملية الإنتاج وخلق الثروة دون الحاجة الى الالتزام ببنية الملكية الفردية. واعتقد ان هناك كلمتين مفاتح في تجربة جمنة وهما التضامن والنجاعة. فقد تمكنت التجربة الميدانية من اثبات وجود إمكانات أخرى للإنتاج والتنمية مع الحفاظ على دور اجتماعي واضح. ان اهم ما اثبتته تجربة جمنة في تقديري الخاص ان التضامن والنجاعة ليستا متضادان بل اون النجاعة الاقتصادية والقدرة على توظيف أمثل للموارد قد يمر عبر ايجاد مناخات التضامن وتكفي فهذا السياق الإشارة الى ان الواحة تمكنت من تحقيق أرباح متراكمة خلال السنوات العشر الأخيرة بلغت نحو 14 مليون دينار. وتشغل الواحة نحو 60 عاملا بشكل دائم في حين يرتفع عدد العمال الى نحو 160 خلال موسم الجني كما يتم تخصيص مبلغ قار من الارباح لفائدة جمعيات إنسانية محلية إضافة الى نشاطات أخرى. وتشير هذه الأرقام بوضوح الى ان التجربة مفيدة.

في هذا السياق يقول سامي الطاهري الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل «نرفض ما يحصل في جملة ونثمن القرار القضائي الصادر أمس الأربعاء لصالح المشرفين على واحة جمنة. ما كان ينبغي ان يحصل ما حصل لتجربة جمنة خاصة وأنّها تتبع منذ البداية الإجراءات القانونية

أولويات تفرضها الفيضانات الأخيرة

إجراء الانتخابات البلدية ومراجعة مجلاّتْ البيئة والتهيئة الترابية والعمرانية والمياه

*** لطفي الماكني**

لا أعتقد أن سلّم الاولويات بالنسبة إلى الحكومة سيظل كما هو بعد ما حصل خلال الأيام الماضية من أمطار طوفانية كشفت الكثير من النقائص والإخلالات هي معلومة لكن يتمّ تأجيلها من حكومة إلى أخرى ليبقى الحال على ما هو عليه وتتفاقم انعكاساته السلبية على البلاد والعباد. وسُلّم الأولويات الذي نعنيه يندرج ضمن ما سمعنا به في فترة سابقة وخفت في الفترة الاخيرة ونقصد الثورة التشريعية التي يفترض أن تتجه رأسا -ودون تأخير- إلى ملفات لم تعد تحتمل التأجيل تلك المتصلة بمراجعة وتنقيح مجلات المياه والتهيئة الترابية والتعمير والبيئة والغابات والجماعات المحلية.

* أولويات مستعجلة

لا يفوتنا التأكيد على توضيح أهمية الانسجام والتوفق بين تلك المراجعات والتنقيحات والمخطط التنموي 2026 ـ 2030 حتى لا نقع مرة أخرى في عدم التنسيق والتشاركية التي لم تعد مبدئية حتى في المعاملات بين الهياكل والمؤسسات الرسمية إذ كثيرا ما لا تحصل الجدوى أو تظهر الإشكالات بسبب غياب التنسيق والتشاور عند وضع الخطط والبرامج.

وهذه الأولويات تعود كذلك إلى غرفتي التشريع خاصة أنها أُثيرت في مداخلات النواب عند مناقشة ميزانية 2026 وبالتالي لا بدّ من عقد جلسة عمل مشتركة بين الحكومة ومكتب البرلمان للنظر في رزنامة الأولويات وهي باتت واضحة النقاط الرئيسية المتصلة أساسا بانعكاسات التغيرات المناخية التي يعرفها العالم وبلادنا غير منعزلة عنها أي أنه لم يعد تحت أي مسمّى تأجيلها لأن الحديث عنها كان متواترا منذ سنوات إن كان من الجهات الرسمية أو من النواب أو من المجتمع المدني لكن دون تجسيم فعلي يطرحه ضمن سلّم ترتيب أولويات الحكومة في وقت كان يستدعي عدم التراخي مع ما نعيشه من تحوّلات بيئية ومناخية في محيطنا الإقليمي والدولي.

والمراجعات التشريعية لأهمّ المراجع المنظّمة لمجالات البيئة والتهيئة الترابية والمياه تحتاج إلى شراكات تستلهم من التجارب الناجحة وهي متعدّدة إذ أن

الشركاء التقليديين ونعني دول الاتحاد الأوروبي تواجه نفس التحديات وهي ترصد اعتمادات ضخمة لبرامج تنفّذ على مراحل آنية ومستقبلية وهي قادرة على توفير الدعم اللازم حتى لا نبقى مرتبطين فقط بما تراه هي من أولويات كضبط الحدود أمام الهجرة غير النظامية بل لابدّ من فرض ما هو تحدّيات مشتركة تواجه البشرية في هذه المرحلة بسبب تقلبات مناخية عاصفة لم تعد الإمكانيات والآليات الموضوعة حاليا قادرة على مجابهتها والحدّ منها وهذا ما كشفته العواصف الأخيرة التي مرّت على الحوض المتوسط والتي طرحت علينا أهمية الاستفادة من الكفاءات والخبرات التي تشير عديد الأرقام الرسمية إلى ارتفاع أعداد المهاجرين منهم بحثا عن ظروف أفضل من التهميش والأجر المتدني أمام نسق تكاليف العيش المتزايدة ولابدّ من رؤية وخطة واضحة لوقف ذلك النزيف الذي تستفيد دول أخرى من استمراره.

* المجالس البلدية والهيئات المحلية

من أولويات المرحلة القادمة دون تردد إجراء الانتخابات البلدية التي كان يفترض أن تكون منذ ما يزيد عن سنتين لكن أجلت لأسباب مختلفة وبات الأمر يحتاج إلى قرار سياسي يحدد موعدها لأن الأوضاع في أغلب المناطق البلدية أظهرت أنّ دور هذه المؤسسة المواطنية فاعل ومهمّ بحكم الخدمات التي تقدمها لأنه لا يمكن الحديث عن تهيئة عمرانية وترابية وحماية البيئة والمحيط والتوقي من التلوث وغير ذلك في وقت لا وجود لمجالس بلدية منتخبة لأنها تسيّر حاليا من قبل الكتاب العامّين بإشراف الولاة ورغم الجهود والاجتهادات فإن المجالس المنتخبة هي القادرة على نجاعة العمل والإنجاز وهذا ما أثبتته التجربة إن كان داخل البلاد أو في التجارب المقارنة وبالتالي فإن المرحلة القادمة وتحدياتها المفروضة بحكم المتغيرات المناخية المتسارعة وتداعياتها ذات الخطورة غير المحسوبة ولعلّ ما خلّفته في دول المتوسط يثبت ما نرمي إليه تتطلب إجراء الانتخابات البلدية خاصة أن «الإيزي» جاهزة بحكم تجربتها المشهود بها على مدى الاستحقاقات الانتخابية السابقة.

كما أن توضيح حدود العلاقة بين مختلف المجالس والهيئات المحلية لم يعد يحتمل الانتظار وهذا ما نريده على أرض الواقع وليس في النصوص القانونية فقط لأن ما حصل مؤخرا بيّن أن لكل اختصاصه وتجربته وإمكانياته في الاستشراف ووضع الخطط والبرامج وخاصة التنسيق لأن تعدّد المجالس والهيئات غايته خدمة المواطن وتحسين محيطه وتطويره ولا يعني كل طرف يعمل على انفراد وإرجاع ما يحصل من تداعيات أو إخلالات ونقائص لغيره وهي عقلية يفترض التخلّص منها لان المطلوب في المرحلة القادمة العمل التشاركي على أساس المخططات المديرية المستقبلية حيث تتوضح الأهداف والمطلوب من كل طرف القيام به دون تداخل في المهام حتى يتحمل مسؤوليته دون أيّ تَنصُّل من نتائجها وهذا يساعد على تحديد مواطن التقصير وكيفية تلافيها حتى لا يبقى الجميع يعمل في المطلق ولا شيء يُنجَز ولا من يتحمل المسؤولية.

وتأسيسا على ما توقفنا عنده سابقا فإن الحكومة وغرفتي التشريع مطالبون بوضع رزنامة الأولويات والانطلاق في توفير الإطار التشريعي والقانوني باعتبار أنّ مجلس النواب يصادق على القوانين والمجلس الوطني للجهات والقوانين يعود إليه تحديد المشاريع التنموية بمختلف مناطق البلاد مع الاستئناس بمبدأ التشاركية في الأخذ بآراء ومقترحات المنظمات الوطنية ومختلف جمعيات ومنظمات المجتمع المدني وما لها من تجربة في مجالات البيئة والمناخ والمياه والتنمية المحلية لان التحديات القادمة تحتاج إلى كثير من العمل والجهد المشترك لتجنب ما قد يمكن أن تسبّبه من انعكاسات سلبية.

ومن ناحية أخرى فان التجربة مهمة على صعيد تنموي وهو ما يجعلها منوال للتعميم.»

البيروقراطية المرتبكة

من وجهة نظر الدولة باعتبارها الفاعل الاجتماعي المشرف على عملية التنمية فان الهدف من كل فعل تنموي هو خلق الثروة وتثبيت الساكنة في مجالهم الجغرافي مما يمكن من ورفع الخطط التنمية والسياسات العامة دون ارباكات ديمغرافية وهذا ما تقوم به تمام تجربة جمنة فقد مكنت من تثبيت الساكنة من خالا انخراط العشرات في عملية الإنتاج المباشر ومن خلال تمويل الفعل الجمعياتي والمدني والإنساني وهو ما يخلق المناخ المناسب لذوي الحاجيات الخصوصية. غير ان اللافت ان الحكومة لم تتمثل هذا الواقع بشكل ملائم وهو ما جعلها تنحاز للمنطق البيروقراطي الإداري وتدخل من جديد لرفع قضية استعجالية للمطالبة بأخلاء الواحة وهو ليس المطلب الأول فقد صدر في السابق قرار في هذا الاتجاه سنة 2017 غير ان لم ينفذ بقرار من والي الجهة وفق تصريح اعلامي للطاهر الطاهري منسق مشروع واحة جمنة. لا شك اذا ان للإدارة منطقها القانوني الذي يملي عليها ان تتبع الإجراءات غير ان هذا السند القانوني التشريعي الذي يعود الى اكثر من سبعين سنة لم يعد ملائما ولا ينسجم مع حقيقة الواقع

ان الدور التنموي المهم في هذا السياق الاقتصادي المتأزم واستعدادات القائمين على الواحة للتفاعل الإيجابي مع وزارة أملاك الدولة واعتماد الصيغ القانونية اللازمة من اجل انهاء أي اشكال اداري، بما في ذلك التحول الى شركة أهلية، يؤكد أهمية اعلاء المنطق التنموي الاجتماعي على المنطق البيروقراطي الإداري الذي يحتاج الى مراجعة عميقة. ان التشريعات التونسية والبيروقراطية القائمة على أسسها، تستوجب الان مراجعات بعد ان اثبتت عدم تلاؤمها مع متغيرات الواقع. ان المراجعة المطلوبة تتعلق بجميع المجالات حيث لم يعد مقبولا تواصل حالة الريع المقنن ولا ان يحرم المستثمرون السباب من الحف في سقف معقول من العملة الأجنبية او تعمل الإدارة خارج الرقمنة ولم يعد مقبولا مواصلة العمل بالمنظومة الجبائية الحالية ولم يعد صالحا الاعتماد عن المنظومة التشريعية الشغلية كما هي الان. ولا شك أيضا ان النظام البنكي يستوجب تعديلات عميقة توقف الحيف ضد أصحاب الحسابات وتعيد للبنوك دورها التنموي من خلال تمويل المشاريع والمشاركة في المخاطر. ان الوقت قد حان لإنهاء منظومة تشريعية تؤبد حالة بيروقراطية معطوبة والتوجه الى منظومة عصرية تلائم الواقع وتضع أسس إدارة عقلانية تخدم التنمية.

بالتّلميح والتّصريح

نفس الأعذار لنفس الأضرار!

لماذا نظل دائما في دائرة مسايرة ما يحصل دون أن نكون اتخذنا الخطوات الاستباقية المبنية على البرمجة والتخطيط مع الانجاز لأن الأمطار الطوفانية أو الفيضانات التي عرفتها أغلب جهات البلاد ليست الأولى ولن تكون الأخيرة وكل بلدان العالم معرضة لمثل هذه العوامل المناخية إلا أن ما غاب طلية العقود الماضية هو الإصرار والانطلاق الفعلي للإصلاح والقطع مع كل أسباب ومسبّبات ما يتكرر مع كل موسم أمطار نحن في حاجة إليها إلا أن ما يحصل تزامنا مع تهاطلها تحول إلى هاجس وتخوّفات مما سيأتي بعدها من أضرار.

ولو نعود إلى أرشيف ما سبق لسمعنا نفس الأعذار المرتبطة بالضمائر الغائبة عن فعل الحاضر والمرتبطة بأفعال الماضي وكانت هناك دول أخرى تتبناه لأنه يرفع عنها مشقة مسؤولية تلك التبعات إلا أنها تأكدت لاحقا أن ذلك ظرفيّ ولن يدوم وأن عليها ربح الوقت والانطلاق في القطع مع كل ما له صلة بما يتكرر طيلة أشهر الشتاء وما يبعث على التساؤل كون الجميع على دراية بغياب التخطيط المنهجي للتهيئة الترابية ومثلها العمرانية لكن كل يوم يتمدد البناء الفوضوي وما يرافق ذلك من انعدام للخدمات الأساسية من طرقات سالكة وصرف صحّيّ وتصريف لمياه الأمطار وما يتمّ استعماله يوميا زيادة على رفع الفضلات التي باتت وبنسبة كبيرة تلقى في المجاري إن كانت طبيعية ونعني الأودية أو في «البلوعات» ومثلها الأتربة وبقايا أشغال البناء وغير ذلك وهي سلوكات طبّع معها الجميع ولم تعد تثير أي استغراب ممن يشاهدها أو الذي يقوم بها أو المطالب بتطبيق ما يفرضه القانون الذي بات مهجورا لأننا حيث ما اتجهنا نعاني من غياب أدنى مقومات المحافظة على البيئة والتهيئة العمرانية رغم أنّ لبلادنا تجربة عريقة في العمل البلدي مقارنة بغيرها من المفترض أن تثمّنها على أرض الواقع بتجنب ما يحصل مع كل أمطار دائما نحن في حاجة إليها لأن مواسم الجفاف أصبحت متتالية وهنا نتساءل عن إمكانيات السدود لاستيعاب تلك الكميات من المياه ولماذا لم نبنِ سدودا جديدة وقبل ذلك نقوم بعملية صيانة للسدود الموجودة حتّى وإن كان ذلك باعتمادات مالية كبيرة.

ونتساءل كذلك لِمَ تعملُ كل جهة على حِدة دون وجود مخطّطات جامعة لكل البرامج وضامنة لنتائج إيجابية تحمي المواطنين من مثل تلك الكوارث الطبيعية التي ستكون متتالية مستقبلا بفعل المتغيرات المناخية وهذا حسب قراءات الخبراء والمختصين وما نراه في مختلف القارّات ولماذا تغيب التشاركية حتى بين هياكل ومؤسسات الدولة فلكل رؤيته وكيفية التنفيذ في حين يتنصل الجميع من المسؤولية عن مثل ما يترتب من خسائر وفواجع وضحايا ويلقيها كما ذكرنا سابقا على الضمائر الغائبة في ما سبق من منظومات وهذا ما أصبح شائعا ومتداولا بل هو بات «ثقافة» متوارثة وفي مختلف المجالات اي أن الجميع نواياهم صادقة مع مفردات الاعتذار والأسف (والذي لن يغير شيئا) مع الوعود بأنه سيتمّ تجاوز النقائص بعد أن تتشكل اللّجان وتقدم تقاريرها وهي على فكرة مستنسخة ومتشابهة من الديباجة إلى التوصيات ثم تُحفَظ على أدراج المكاتب الى أن يأتي موسم ممطر بعد سنوات جفاف لتعاد على مسامعنا نفس الأسطوانة ولا جديد يذكر ببقاء الأوضاع على حالها لأن نفس الأسباب تعطي النتائج ذاتها.

لا تحتاج إرادة الإصلاح إلى اللجان وتقاريرها المستنسخة ولا إلى من ليست له القدرة على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار الذي يجب أن يكون في ظروفه الزمانية والمكانية لابدّ أن تكون هنا الرغبة الصادقة في القطع مع كل ما يتكرر والعمل المشترك بين الجميع وخاصة عدم تجاهل حماية البيئة والمحيط لأن تبعات ذلك عايّنّا نتائجها وهذا موكول إلى الهياكل الرسمية والمواطنين في وقت مستنفر فيه العالم من أجل ضمان استدامة مقومات طبيعة معرضة لتقلبات مناخية غير محسوبة ولا يجب الاستهانة والاستخفاف بكل آليات حمايتها.

*** لطفي الماكني**

العبء الجبائي على جرايات التقاعد:

تخفيض مع تأجيل التنفيذ

بقلم الهادي دحمان

يثير قانون المالية لسنة 2026 تساؤلات مشروعة لدى المتقاعدين وأصحاب الجرايات حول حقيقة التخفيض الجبائي وتأثيره على دخلهم ومقدرتهم الشرائية.
بداية، يجب التذكير بأن أصحاب الدخل النشيط يستفيدون عادةً من تخفيض بنسبة 10% عند احتساب الضرائب، بينما يحصل المتقاعدون على تخفيض أكبر يصل إلى 25%، أي بفارق 15% إضافية مقارنة بالنشيط.

وقد جاء قانون المالية لسنة 2026 بميزة إضافية لأصحاب الجرايات، حيث يسمح لهم بتخفيض يصل إلى 50%، لكن هذا التخفيض سيبدأ فعليًا من جانفي 2027 ويكتمل تدريجيًا بحلول جانفي 2029، بمعدل زيادة موزعة على ثلاث سنوات. وبذلك، يكون للأصحاب الأكثر استفادة من هذا الإجراء دخل إضافي محسوب وفق شريحة الدخل السنوي والضريبة المفروضة.
مع ذلك، لا يشمل هذا التخفيض أصحاب الجرايات المنخفضة جدًا، أي الذين يقل دخلهم السنوي عن 5000 دينار، لأنهم معفيون أصلًا من الضريبة. وبالتالي، فإن هذا الإجراء يخدم أصحاب الجرايات العالية أكثر من ذوي الدخل المحدود.

كما أن التخفيض المؤجل يجعل أثره نظريًا أكثر من عملي على المدى القريب، ويعكس طابعًا مؤقتًا بعيدًا عن أهداف الإصلاح الجبائي العميق الذي يسعى إلى العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق بين المتقاعدين في مختلف القطاعات والصناديق الاجتماعية.
بالإضافة إلى ذلك، حافظ قانون المالية على المساهمة الاجتماعية التضامنية المفروضة على المداخيل والجرايات، وزاد بعض الرسوم والضرائب بهدف تأمين موارد إضافية للصناديق الاجتماعية ومواجهة اختلالات التمويل. هذا يشير إلى أن الإصلاحات هي إجراءات ظرفية لترميم النظام مؤقتًا، وليس إعادة هيكلة شاملة للنظام الجبائي أو منظومة الجرايات.

خلاصة القول، يظهر جليًا الفارق بين توقعات أصحاب الجرايات وبين مردود التخفيض الجبائي الفعلي. التخفيض الجديد مؤجل، جزئي، ويخدم الفئات ذات الجرايات العالية أكثر من أصحاب الدخل المحدود، ويظل بعيدًا عن الإصلاح الهيكلي الذي يمكن أن يوحد أنظمة الجرايات ويعالج الفوارق بشكل دائم وعادل.

توزيع المسؤوليات صلب النقابة الأساسية للإدارة والإنتاج والتقنيين بالتلفزة التونسية

تمّ اليوم الاثنين 26 جانفي 2026 بمكتب الأخ جبران بوراوي الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بتونس توزيع المسؤوليات بين أعضاء النقابة الأساسية للإدارة والإنتاج والتقنيين بالتلفزة التونسية.

وقد أفرزت هذه العملية التركيبة النقابية التالية :

سليم الصدقي : كاتب عام.

لطفي البجاوي: كاتب عام مساعد.

رمزي الجبالي: كاتب عام مساعد مسؤول عن الانخراطات.

ليلى حامد: كاتبة عامة مساعدة مسؤولة عن الإعلام والمرأة والشباب العامل.

العروسي الجبالي : كاتب عام مساعد مسؤول عن الشؤون القانونية والمشاريع الاجتماعية.

حامد العباسي: كاتب عام مساعد مسؤول عن التكوين النقابي والأنشطة الثقافية.

محمد الرزقي: كاتب عام مساعد مسؤول عن الحماية الاجتماعية والقطاع غير المنظم.

تشكيلة جديدة على رأس الفرع الجامعي لأعوان وموظفي وزارة الداخلية والعمد بجندوبة

أسفر مؤتمر الفرع الجامعي لأعوان و موظفي وزارة الداخلية والعمد بجندوبة المنعقد يوم السبت 24 جانفي 2026 بإشراف الإتحاد الجهوي للشغل بجندوبة عن فوز المكتب النقابي الجديد التالي :

- عدنان الهلالي : كاتب عام

أعضاء: محي الدين الجندوبي، رضا البغوري، حسين الخزري، توفيق الزغلامي، شعبان بن علي، نبيل مروان

النقابة الأساسية للبلديين بقابس تندد بالاعتداء على أعوان النظافة وتطالب بمحاسبة المسؤولين

ندّدت النقابة الأساسية للبلديين بقابس، بالاعتداء العنيف الذي تعرّض له عدد من أعوان النظافة مساء الجمعة 23 جانفي 2026، أثناء أدائهم لواجبهم المهني في إزالة مخلفات الانتصاب الفوضوي، وذلك رغم حضور دورية أمنية.

واعتبرت النقابة الأساسية، في بيان صادر بتاريخ 26 جانفي 2026، أن هذا الاعتداء يمثل انتهاكًا صارخًا للحرمة الجسدية للأعوان وممسًّا بكرامتهم وهيبة المرفق العام، معلنًا تضامنه المطلق مع المتضررين جسديًا ونفسيًا.

ودعت السلط الجهوية والإدارة إلى تحمّل مسؤولياتها في حماية الأعوان قانونيًا ومهنيًا، وتوفير التجهيزات اللوجستية الضرورية أثناء العمل الميداني، كما طالب السلطات الأمنية بالإسراع في محاسبة مرتكبي الاعتداء وتكثيف الدوريات لحماية الأعوان.

وحذّرت النقابة الأساسية لبلدية قابس من أن تكرار مثل هذه الاعتداءات سيدفعها إلى اتخاذ أشكال نضالية، قد تصل إلى مقاطعة العمل الميداني، مؤكدة أن كرامة الأعوان خط أحمر لا يمكن المساس به.

نقابة مونوبري تنبه الى خرق قانوني خطير يخص اللجنة الاستشارية وتطالب بايقافه فورا

لفتت النقابة الاساسية لمؤسسة مونوبري الى خرق قانوني خطير يخص اللجنة الاستشارية حيث اعلنت في منشور لها على صفحتها الخاصة أنّ إدارة الموارد البشرية قامت بخطأ قانوني جسيم عند قيامها بـطلب "تجديد" أعضاء اللجنة الاستشارية لأنفسهم لمدة سنة بعد انتهاء مدة نيابتهم.

وشرحت النقابة ان هذا الإجراء لا سند له قانونيًا، ولا يملك أي أساس في مجلة الشغل التونسية ولا في الأمر عدد 30 لسنة 1995 المتعلق باللجنة الاستشارية باعتبار ان اللجنة الاستشارية هيئة انتخابية وأن شرعيتها مرتبطة بمدة نيابية محددة. وعند انتهاء هذه المدة تنتهي صلاحيات اللجنة تلقائيًا.

واضافت انه لا يجوز لأي إدارة أو أعضاء أن يمددوا النيابة لأنفسهم لأن هذا التمديد يخرق مبدأ الانتخاب وحقّ العمال في اختيار ممثليهم. ونبهت الى ان أي قرار أو محضر يصدر عن لجنة منتهية النيابة يكون غير قانوني ويصبح بالتالي قابلا للطعن والإلغاء، وقد يعرّض المؤسسة لمخاطر قانونية كبيرة.

وذكرت النقابة الاساسية لمؤسسة مونوبري استنادا الى النصوص القانونية أن اللجنة الاستشارية هي لجنة قانونية تنظمها مجلة الشغل التونسية، وتخضع لإجراءات انتخاب واضحة، وانه لا يوجد أي نص يسمح بتمديد النيابة بالإجماع أو بالإدارة أو بالتراضي بين الأعضاء، وان أي تمديد خارج إطار الانتخابات هو تجاوز قانوني، ولا يعطي شرعية لقرارات اللجنة ولا لصلاحياتها.

على صعيد اخر، تطرقت النقابة الى العقوبات والمخاطر التي قد تترتب عن هذا الخرق ومنها إبطال كل القرارات الصادرة عن اللجنة بعد انتهاء النيابة وتحميل مسؤولية الخرق لإدارة الموارد البشرية ومساءلة تأديبية قد تصل إلى الإعفاء أو الإحالة على القضاء الإداري.

واكدت النقابة ان الشرعية لا تُمدد بالإدارة ولا بالتراضي وان التمثيل لا يُختطف وان للعمال الحق في انتخاب ممثليهم وفق القانون. وان كل محاولة لتجاوز هذا الحق هي انتهاك صارخ للقانون.

وطالبت النقابة الإدارة بـالإعلان الفوري عن انتخابات جديدة للجنة الاستشارية و احترام الأطر القانونية والشفافية وإيقاف أي إجراء غير قانوني مخالف.

اعتصام يوم 2 فيفري للمتعاقدين بنظام الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بوزارة الشباب والرياضة

اعلن المتعاقدون بنظام الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بوزارة الشباب والرياضة عن عزمهم تنفيذ اعتصام مفتوح أمام رئاسة الجمهورية يوم 2 فيفري 2026 انطلاقا من الساعة التاسعة صباحًا.

إلى حين صدور الأمر الترتيبي الخاص بتسوية وضعيتهم المهنية، واكدوا التزامهم بسلمية تحرّكهم ورفضهم لأي توظيف سياسي أو مساس بالأمن العام.

وكشف المتعاقدون بنظام الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية بوزارة الشباب و الرياضة عن وضعيتهم المهنية الهشة نتيجة المماطلة المتواصلة من قبل مؤسسات الدولة في تسوية ملفهم، رغم الوعود المتكررة بحله.

كما اكدوا رفضهم بشكل قاطع إعادة العمل بنفس العقود غير القانونية والمهينة التي سبق أن احتجوا عليها، والتي تتعارض مع سياسة الدولة الرامية إلى القطع مع التشغيل الهش.

وبعد صدور القوانين التي تمنع التعاقد خارج الأطر القانونية، وتسوية عديد الوضعيات الهشة المشابهة لوضعيتهم في مختلف الوزارات، يطالب المتعاقدون رئاسة الجمهورية بالتعجيل بنشر الأمر الترتيبي القاضي بتسوية وضعيتهم المهنية تسوية عادلة ونهائية، رافضين كل الحلول الترقيعية وأنصاف الحلول.

أمام تواصل التجاهل، وبعد أكثر من سنة من التحركات والاحتجاجات أمام رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة الشباب والرياضية ومجلس نواب الشعب ووزارة الشؤون الاجتماعية.

صبري الزغيدي

حمل الشارة الحمراء في شركة النقل بمدنين

انطلق أعوان وإطارات الشركة الجهوية للنقل بمدنين صباح اليوم الإثنين 26 جانفي 2026 في حمل الشارة الحمراء بعد وقفتهم الإحتجاجية وقبل الدخول في اضراب عن العمل يوم 10 فيفري 2026 القادم احتجاجا على تنصل سلطة الاشراف من تعهداتها ومواصلة رفضها للتفاوض والحوار ودفاعا عن حق الأعوان في العمل وفق ما تنص عليه القوانين والتراتيب الخاصة بالسلامة المهنية والمرورية حماية لهم ولكافة مستعملي خطوط الشركة الجهوية للنقل .

قبيل شهر رمضان :

قطاع الشؤون الدينية بجهة تونس في تجمع احتجاجي يوم 5 فيفري ... وهذه مطالبه

أعلن الفرع الجامعي للشؤون الدينية بجهة تونس في بيان صادر عنه اليوم الإثنين 26 جانفي 2026 عن تنفيذ تجمع احتجاجي أمام مقر الوزارة بساحة الحكومة بالقصبة يوم الخميس 05 فيفري 2026 بداية من الساعة العاشرة صباحاً إلى منتصف النهار، وذلك رفضا لسياسة التهميش واللامبالاة التي تنتهجها سلطة الإشراف.

ويطالب المحتجون بإدماج الأعوان والإطارات صلب سلك الوظيفة العمومية وب‌فتح باب التفاوض بين الجامعة العامة للشؤون الدينية والوزارة، مشددين على وجوب تحسين اوضاعهم المعيشية ورفضا لتدهور الوضع المهني.

ويأتي هذا التصعيد بعد الاجتماع العام الذي عقده اعوان واطارات القطاعيوم 30 ديسمبر 2025 الفارط بمقر الإتحاد الجهوي بتونس وبحضور الجامعة العامة، حيث اكدوا رفضهم لسياسة تهميش القطاع من طرف سلطة الإشراف وتردي الوضع الاجتماعي.

صبري الزغيدي

جلسة عمل مثمرة بين إدارة مؤسسة ASK والوفد النقابي لتعزيز مكاسب العمال وتحسين المناخ الاجتماعي

انعقدت اليوم الجمعة 23 جانفي 2026 جلسة عمل بين ادارة مؤسسة ASK والوفد النقابي يتقدمه الاخ حسان العرفاوي الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بمنوبة والاخ زبير الدريدي الكاتب العام المساعد المسؤول عن القطاع الخاص والنقابة الاساسية بالمؤسسة وتم الاتفاق على ما يلي :

- احداث منحة الانتاجية مقدرة بين اجرة شهر اساسي واجرة ونصف مقسمة على 4 ثلاثيات حسب مقاييس متفق عليها و تبدأ تفعيلها من شهر جانفي 2026 مع مراجعة وتحسين المقاييس في شهر نوفمبر لكل سنة.
- تفعيل الترقيات بداية من شهر فيفري 2026 ضمن لجنة تشارك فيها النقابة الاساسية.
- ترسيم العملة حيث تؤكد الادارة ان طاقة المؤسسة 1400 عامل وعاملة منهم 1200 مرسمين و 200 تم انتدابهم بين اوت 2025 وجانفي 2026 وسيتم تطبيق القانون اليا في ترسيمهم.
- السلامة المهنية حيث تؤكد الادارة على سعيها المتواصل لتحسين وهي متحصلة على علامات ة ISO 14000 و ISO 4500 منذ 2018 ومنفتحة لكل المقترحات. و تم الاتفاق على جلسات دورية شهرية بين الطرف الاجتماعي والادارة لمزيد ارساء مناخ اجتماعي مستقر وتطوير المؤسسة ومكاسب العمال وايمانا بتكريس الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة.

وضع تربوي غير مسبوق في أريانة، مدارس دون صيانة وبنية تحتية متدهورة فمتى تتدخل السلطات المعنية؟

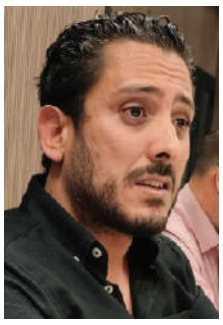

اكّد الاخ منتصر بن رمضان الكاتب العام المساعد للجامعة العامة للتعليم الثانوي في تصريح للشعب ان جهة اريانة تشهد وضعا تربويا غير مسبوق وحالة من الإرباك تهدد سلامة العملية التربوية في ماتبقى من السنة الدراسية خاصة امام تراخي المندوبية الجهوية للتربية في معالجة مشاكل البنية التحتية بعديد المؤسسات على سبيل الذكر لا الحصر، ما يحري في معهد خير الدين باشا بأريانة الذي نادت ادارة المؤسسة مرارا وتكرارا من اجل ضرورة التدخل لصيانة قاعات التدريس منذ سنوات وتتالت زيارات المسؤولين دون مباشرة عملية الصيانة مما جعل عدد القاعات المتضررة وغير الصالحة للتدريس يرتفع وترتفع معه كلفة الإنجاز والإصلاح وتنضاف إليه كلفة الهدر المدرسي.

نفس الوضعية تشهدها مؤسسات معهد الرفاهة المنيهلة ومحمود المسعدي واعدادية 18جانفي التضامن وحدث ولاحرج بالنسبة لمؤسسات حوض رواد.

واكد الطرف النقابي المتمثل في نقابات التعليم الثانوي غياب الجدية في التعاطي مع مشاكل البنية التحتية بالجهة ومثلت السبب الحقيقي في ما آل إليه وضع المؤسسات التربوية وقد حملت النقابات إدارة المؤسسات التربوية مسؤولية تردي البنية التحتية وتعرض العديد من المربين إلى الهرسلة بعد لجوء المندوبية للتفقد الإداري والمالي في حلحلة إشكاليات لا تستوجب العصى الغليظة سبيلا إلى حلها.

كما تم ضرب استقرار الأساتذة بإخراجهم زائدين عن النصاب في وسط السنة الدراسية واعتبار ذلك من قبل السيدة المندوبة الحل الأمثل لتسديد بعض الشغورات في بعض المواد دون مراعات الكلفة الإجتماعية لمثل هذه القرارات.

كما عجزت بعض المؤسسات عن توفير أبسط ضروريات العمل كالطباعة ومستلزمات التدريس وسوء تعامل الطرف الإداري مع الزملاء الأساتذة أثناء مطالبتهم بحقهم في تحسين ظروف العمل.

وتمت مطالبة مندوبة التربية إلى الإنكباب الجاد على معالجة المشاكل الحقيقية بالجهة والإصغاء لمشاكل الزملاء الأساتذة والعمل على تنقية المناخ الإجتماعي بالجهة وعدم البحث عن الحلول بصفة فردية مرتجلة.

مع العلم ان الفرع الجامعي للتعليم الثانوي باريانة قد نظم ندوة اطارات يوم 14 جانفي 2026 الفارط و وجه برقية احتجاج ضد مندوبية التربية لكن دون تغير للوضع بل تزداد الوضعيات تدهورا خاصة اثر الفياضانات الاخيرة.

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية للوكالة الفنية للنقل البري بجندوبة

انعقد اليوم السبت 24 جانفي 2026 مؤتمر النقابة الأساسية للوكالة الفنية للنقل البري بجندوبة برئاسة الأخ علي الشتيوي الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي للشغل بجندوبة وقد أفرز المؤتمر التشكيلة التالية :

- سماح الطرخاني : كاتبة عامة

أعضاء: مراد الجندوبي ونادر العلوي

تجديد مكتب النقابة الأساسية للتعليم الأساسي بالشبيكة

تمّ تجديد مكتب النقابة الأساسية للتعليم الأساسي بالشبيكة الذي إنعقد مؤتمره تحت إشراف الإتحاد الجهوي للشغل بالقيروان يوم السبت 17 جانفي 2026 ، بدخول أربعة أعضاء جدد من جملة سبعة أعضاء فأصبحت التركيبة كما يلي :

الأسعد الدرّاجي : كاتب عام

أعضاء : فوزي الهنداوي، جمال الحامدي، جميلة الهنداوي. توفيق علي، سميح الزائري، محمد علي الهمادي

جامعة النقل تتهم إدارة شركة نقل تونس بضرب الخيارات الاجتماعية للدولة

أصدر المكتب التنفيذي للجامعة العامة للنقل، اليوم السبت 24 جانفي 2026، بيانا حول الوضع في القطاع و خاصة التضحيات الجسيمة التي يقدمها في كل الميادين وفي كل الأوقات خدمة للمواطن .

وكشفت الجامعة العامة للنقل أن تلك التضحيات تقابلها اليوم داخل شركة نقل تونس سياسات إدارية لا تنسجم مطلقًا مع خيار الدولة الاجتماعية، بل تقوم عمليًا على ضرب مكتسبات الأعوان، والتنصّل من الالتزامات، وتعميق الأزمة الاجتماعية داخل المؤسسة.

واكد البيان ان الاحتقان وصل مستوى خطيراً بسبب عدم تطبيق محضر 19 ماي 2025، في خرق واضح لتعهدات ممضاة، وفي استخفاف غير مقبول بالمسار التفاوضي وبالجهة النقابية، وبآلاف الأعوان الذين انتظروا ترجمة الاتفاقات إلى واقع ملموس.

وأكدت الجامعة أن ما يحصل لا يمكن تصنيفه إلا كسياسة تعطيل ممنهجة للحقوق.

كما ندّد المكتب التنفيذي بما تعرّضت له المكتسبات الاجتماعية من تعسّف، وعلى رأسها المتخلدات في وصولات الأكل، التي تُركت دون خلاص، في مساس مباشر بكرامة العامل وبأبسط حقوقه الاجتماعية، وهو تعسّف لا يمكن تبريره بأي مبرر مالي أو إداري.

وفي السياق ذاته، يؤكّد المكتب التنفيذي ضرورة تحيين شبكة الساعات الإضافية بنسبة 10 بالمائة على قاعدة سلم أجور 2021، ابتداءً من جانفي 2026، على غرار السنوات الفارطة، باعتبار ذلك حقًا مكتسبًا، وآلية معمولًا بها، ولا تقبل أي تراجع أو اجتهاد إداري خارج الاتفاقات الممضاة.

إن تعطيل هذا التحيين هو ضرب مباشر للقدرة الشرائية، وتكريس لسياسة استنزاف الجهد دون مقابل عادل.

أما بخصوص التعاونية، فإن المكتب التنفيذي يذكّر بأنها هيكل مستقل، غير أن واقعها الحالي أصبح لا يخدم الأعوان، لا من حيث القيام بدورها الاجتماعي، ولا من حيث تمكينهم من خلاص مصاريف علاجهم، نتيجة غياب الدعم الحقيقي، وتركها تواجه وضعية خانقة انعكست سلبًا على منظوري الشركة، وهو ما يحوّل هذا المكسب الاجتماعي إلى نقطة ضعف بدل أن يكون سندًا للعامل.

ولا يمكن إغفال الوضع الصحي المتدهور، خاصّة ما يتعلّق بصعوبات خلاص مصاريف العلاج، وتأخير استرجاع المبالغ الخاصة بالأطباء، وبالأشعة، وبأطباء الاختصاص، وهو وضع غير إنساني، يجعل الأعوان يدفعون من صحتهم ثمن الخيارات الإدارية الفاشلة.

وبين المكتب التنفيذي للجامعة العامة للنقل أن الإدارة العامة لشركة نقل تونس، في سياساتها الحالية، لا تتماشى مع خيار الدولة الاجتماعية، لأنها تضرب المكتسبات بدل حمايتها، وتحمل الأعوان كلفة الإخلالات، وتتعامل مع الحقوق وكأنها امتيازات قابلة للتجميد أو الإلغاء.

وعليه، تحمّل الجامعة العامة للنقل الإدارة العامة كامل المسؤولية عمّا آلت إليه الأوضاع، وتمت المطالبة بالتطبيق الفوري لمحضر 19 ماي 2025، وباحترام المكتسبات الاجتماعية وعلى رأسها أوصلات الأكل، وبالتحيين القانوني والعادل لشبكة الساعات الإضافية، وبمعالجة جذرية لوضعية التعاونية، وبضمان الحق في العلاج دون إذلال أو تسويف.

وحذرت الجامعة من نفاذ صبر الأعوان نتيجة تمادي الإدارة العامة في ضرب الحقوق مؤكدة أن الجامعة العامة للنقل ستبقى، كما كانت دائمًا، صوتًا عاليًا، وسدًّا منيعًا أمام كل محاولة للارتداد عن المكتسبات.

كما أشار البيان إلى ضحايا الفيضانات والأمطار الأخيرة، حيث نعت الجامعة كل من قضوا جرّاء هذه الكوارث، التي لم تكن فقط اختبارًا للطبيعة، بل فضحت مرة أخرى هشاشة السياسات الاجتماعية وغياب الحماية الحقيقية للفئات العاملة.

كما توجّه المكتب التنفيذي بتحيّة فخر واعتزاز إلى كل بنات وأبناء قطاع النقل في جميع الأسلاك البرية والبحرية والجوية، الذين واصلوا أداء واجبهم المهني والوطني، وأمّنوا تنقّل التونسيات والتونسيين في ظروف مناخية قاسية، مؤكدين مرة أخرى أن هذا القطاع هو ركيزة الدولة، وأن أعوانه هم خط الدفاع الأول عن المرفق العمومي.

النقابة الأساسية لأعوان مستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس تعلن عن ارتداء منظوريها الشارة الحمراء يوم 27 جانفي الجاري

أصدرت النقابة الأساسية لأعوان المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفاقس بياناً عبّرت فيه عن بالغ انشغالها إزاء ما وصفته بـ«التدهور الخطير» في الظروف المهنية داخل المؤسسة الصحية، مؤكدة أن هذا الوضع لا يهدد فقط كرامة أعوان الصحة، بل يمس مباشرة من حق المواطن في الحصول على خدمة صحية عمومية لائقة.

وأكدت النقابة أن تردي ظروف العمل له تأثير مباشر وخطير على جودة الخدمات المقدمة للمرضى، وهو ما دفعها إلى الدعوة لارتداء الشارة الحمراء ابتداءً من يوم الثلاثاء 27 جانفي 2026، كخطوة احتجاجية تعبّر عن تمسك الأعوان بمطالبهم.

وجاءت المطالب في شقين :

* محلياً :

- بعث قسم استعجالي جديد وسط مدينة صفاقس.
- إعادة تفعيل مخبر التحاليل بقسم الاستعجالي.
- التسريع في تركيب المصاعد الكهربائية.
- توفير طبيب مختص في أمراض الصدرية وآخر في أمراض القلب بقسم الاستعجالي.
- سد الشغور ودعم الموارد البشرية في أغلب الأقسام الاستشفائية.
- التسريع في بعث قسم طب الشغل داخل المؤسسة.
- صرف منحة الساعات الإضافية لسنة 2025.
- الترفيع في منحة العمل الاجتماعي.

* وطنياً :

- تطبيق الأمر عدد 785 لسنة 2019 المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بأعوان المساندة للصحة.
- الترفيع في قيمة المنحة الليلية لأعوان الصحة.
- التسريع في إصدار القانون الأساسي.
- تسوية وضعية أعوان الصحة المتعاقدين والتسوية النهائية لأعوان المناولة.

وفي ختام البيان، دعت النقابة الأساسية كافة منظوريها إلى الالتفاف حول نقابتهم ورص الصفوف، والاستعداد الجدي والمسؤول لخوض مختلف الأشكال النضالية الممكنة، دفاعاً عن الحقوق المشروعة ورفضاً لكل أشكال التهميش والمماطلة، مع التشبث بكرامة الأعوان وحقهم في ظروف عمل لائقة داخل المرفق الصحي العمومي.

في البريد : تسوية منحة التغطية حسب الإتفاقيات السابقة

أعلن الاخ الحبيب الميزوري الكاتب العام للجامعة العامة للبريد في تدوينة له على صفحته الخاصة أنه تمت تسوية الوضعية وستصرف منحة التغطية وفقا للاتفاق السابق.ومن جهتها اوردت النقابة الاساسية لمركب الفرز تونس قرطاج انه تمت تسوية منحة التغطية حسب الإتفاقيات السابقة. واضافت ان المشوار متواصل والنضال مازال متواصلا حتى تحقيق جميع المطالب. وتوجه الهيكلان النقابيان بالشكر الى البريديين الذين شاركوا في الوقفات الاحتجاجية التي تم خوضها دفاعا عن المطلب النمذكور، مؤكدين ان «قوتنا في وحدتنا». وكانت الجامعة العامة للبريد قد دعت كافة البريديين الى تنفيذ وقفة احتجاجية وذلك على إثر تراجع الادارة العامة للبريد عن تطبيق اتفاق منحة التغطية بخصوص الاقتطاع الضريبي و عدم إمضاء محضر صرفها. من جهته، قام وزير الاشراف بزيارة المركب البريدي للفرز تونس قرطاج وعبرله الاعوان العاملون هناك عن كل الملفات العالقة والمعطلة كمنحة التغطية ،الصندوق الاجتماعي ،القانون الاساسي، التغطية الصحية والوضع البريدي بصفة عامة.

نقابة ميكابروتاك أيرو تعلن عن مكاسب جديدة لفائدة العملة

أعلنت النقابة الأساسية لشركة ميكابروتاك أيرو عن جملة من المكاسب الاجتماعية والمالية الجديدة لفائدة العملة، وذلك عقب سلسلة من المشاورات والمفاوضات التي امتدت على ثلاث جلسات.

وقد تم الاتفاق على زيادات هامة في الأجر والمنح لسنة 2026، جاءت على النحو التالي :

- زيادة في الأجر الأساسي بقيمة 150 دينار.
- زيادة في منحة العيدين لتبلغ 240 دينار لعيد الفطر و340 دينار لعيد الأضحى المبارك.
- رفع قيمة وصولات الأكل من 110 دينار إلى 154 دينار، أي ما يعادل 7 دنانير للوصل الواحد.
- إحداث منحة جديدة خاصة بشهر رمضان تقدّر بـ100 دينار صافية تُصرف مع منحة عيد الفطر.

وأكدت النقابة أن هذه المكاسب تأتي في إطار التزام الطرفين بالمحافظة على مناخ اجتماعي سليم داخل المؤسسة، والعمل على تحسين الإنتاج والإنتاجية ورقم معاملات الشركة.

كما دعت النقابة جميع منظوريها إلى الحفاظ على هذه المكاسب الهامة، والاستعداد لتهيئة الظروف الملائمة لإنجاح المفاوضات والاستحقاقات القادمة، بما يعزز من موقع العمال ويكرّس العدالة الاجتماعية داخل المؤسسة.

اجتماع عام ساخن في الخطوط التونسية

دعا الاتحاد الجهوي للشغل بأريانة والنقابة الأساسية لأعوان وعملة الأرض بالخطوط التونسية بالجهة كافة العاملين بالخطوط التونسية الى حضور الاجتماع العام المقرر عقده يوم السبت 07 فيفري 2026 على الساعة العاشرة صباحا بدار الاتحاد الجهوي للشغل بأريانة. وسينظر الاجتماع في الوضع المتوتر داخل الشركة والاستياء من الادارة العامة.

مكتب جديد على رأس النقابة الاساسية للبريد بفوشانة - المحمدية

انعقد يوم الجمعة 23 جانفي 2026 , مؤتمر النقابة الاساسية للبريد بفوشانة / المحمدية وذلك برئاسة الاتحاد الجهوي للشغل بن عروس وبحضور الجامعة العامة للبريد وتم اليوم الثلاثاء 27 جانفي 2026 توزيع المهام على النحو التالي :

عصام العلوشي : كاتب عام

أعضاء : سميرة الكحيلي ، ليلى بالساسي ، عبد العزيز المديوني و ناهد خميس

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية

انعقد اليوم الثلاثاء 27 جانفي 2026، بمقرّ العمل، مؤتمر النقابة الأساسية للشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، تحت إشراف الأخوة ليلى صديق ونزارالسميري، أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس وبحضور الاخ محمد الشريف الكاتب العام للجامعة العامة للاشغال العمومية والاسكان والبيئة.

وقد أسفر المؤتمر عن انتخاب المكتب النقابي التالي : رامي الصغير: كاتب عام

أعضاء : رانية ميمونة، منعم الميموني، حلمي باللطيف، رحاب سلامة، ناصر الخميلي، محمد الناصر العدواني.

مكتب جديد على رأس النقابة الأساسية للمياه ببني مطير

إنعقد اليوم الجمعة 23 جانفي 2026 مؤتمر النقابة الأساسية للمياه ببني مطير و ذلك برئاسة الأخ خالد العبيدي الكاتب العام للإتحاد الجهوي بجندوبة وحضور الأخوين جلول البلالي وعلي الشتيوي عضوي المكتب التنفيذي الجهوي والأخ صبري الرابحي الكاتب العام للفرع الجهوي للمياه.

وقد تم أثناء المؤتمر تكريم الأخ منصف القايدي الكاتب العام السابق للنقابة الأساسية للمياه ببني مطير والكاتب عام السابق للفرع الجامعي للمياه بجندوبة اكبارا لمجهوداته و نضالاته طيلة سنوات صلب قطاع المياه، كما تم تكريم الأخ رضوان الولهازي الكاتب العام السابق للنقابة الأساسية للمياه ببني مطير على أثر انتقاله للعمل بمصلحة الانتاج بكساب وقد أفضت النتائج التشكيلة التالية :

بلال السويسي : كاتب عام

أنيس العثيمني ، توفيق الدبوسي ، رفيق الحناشي ، ياسين العبيدي ، نهيد الشواتي ومراد الزغدودي : أعضاء.

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية قفصة - بلدية المظيلة

إعلان طلب عروض عدد 2026/1 للمرة الأولى أشغال تعبيد وترصيف ببلدية المظيلة

تعتزم بلدية المظيلة إجراء طلب عروض للمرة الأولى تتعلق بإنجاز أشغال تعبيد وترصيف ببلدية المظيلة يحتوي على قسطين عن طريق منظومة الشراءات العمومية على الخط TUNEPS .

بإمكان المقاولين المؤهلين قانونيا والراغبين في المشاركة تحميل ملف الاستشارة مجانا من الموقع الخاص بالمنظومة WWW.TUNEPS.TN أو تسلمه مباشرة من مقر البلدية ويمكن للمقاولين المشاركة في قسط او القسطين.

يتم تقديم العروض المالية والفنية والوثائق الإدارية عن طريق منظومة الشراءات العمومية على الخط TUNEPS، ويجب على المشاركين توجيه الضمان الوقتي الأصلي عن طريق البريد مضمون الوصول او عن طريق البريد السريع او تسليمها مباشرة بمكتب الضبط باسم السيد كاتب العام لبلدية المظيلة المكلف بتسيير الشؤون البلدية في ظرف خارجي مغلق لا يحمل أي شارة ويكتب عليه لا يفتح طلب عروض عدد 2026/01 للمرة الأولى - اشغال تعبيد وترصيف ببلدية المظيلة.

حدد آخر أجل لقبول العروض يوم : 27 فيفري 2026 على الساعة العاشرة صباحا كما يغلق في نفس اليوم والساعة باب الترشحات آليا بالنسبة للمشاركة عبر منظومة TUNEPS

يتم فتح العروض الواردة على الخط ذلك يوم 27 فيفري 2026 على الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر البلدية.

يلغى كل عرض مخالف لشروط المشاركة أوبرد بعد الآجال.

حددت مدة صلوحية العروض بـ 120 يوما ابتداء من اليوم الموالي لآخر أجل لقبول العروض.

الاتحاد العام التونسي للشغل

إعلان بيع سيارات وعجلات مطاطية قديمة وفيراي

يعتزم الاتحاد العام التونسي للشغل بيع سيارات قديمة متمثلة في :

- سيارة نوع Peugeot 206
- سيارة نوع Mégane
- سيارة نوع Clio classique
- سيارة نوع peugeo 407

كما يعتزم الاتحاد العام التوني للشغل أيضا بيع عجلات مطاطية مستعملة وفيراي

يحتوي طلب العروض على الوثائق التالية:

- السعر المقترح
- بطاقة إرشادات تحتوي العنوان الكامل للعارض ورقم الهاتف
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية

يتم إرسال العروض الى مقر الاتحاد العام التونسي للشغل 29 شارع محمد علي تونس 1000 في ظرف مغلق

يحمل عبارة لا يفتح (الامين العام المساعد المسؤول عن الادارة والمالية، طلب عروض شراء سيارة شراء عجلات مطاطية مستعملة وفيراي).

ملاحظة:

بامكان الراغبين في الشراء معاينة السيارات بورشة حلق الوادي نهج دمشق عدد او ذلك يوم 3 فيفري 2026 بداية من الساعة العاشرة صباحا.

يتعين على العارض الذي ارسيت عليه هذه المزايدة ان يدفع الثمن المقترح مع إضافة نسبة % 10 ويرفع السيارة في اجل اقصاه 48 ساعة

وفي صورة عدم توفر السعر المناسب (حسب تقرير الخبير) يمكن للاتحاد العام التونسي للشغل الغاء عملية البيع.

29 ساحة محمد علي - تونس - 1000

الهاتف : 71332400 - الفاكس : 71345381

ميزان السيادة وعولمة النضال:

التضامن الأممي مع الاتحاد العام التونسي للشغل في ملحمة الإضراب العام 26 جانفي 1978

طارق الشيباني

لم يكن يوم السادس والعشرين من جانفي 1978 مجرد ورقة سقطت من تقويم التاريخ التونسي، بل كان يوماً توقف فيه الزمن في ساحة «محمد علي الحامي»، ليعلن عن ولادة فصل جديد من فصول الصراع بين السلطة والمنظمة الشغيلة. في ذلك اليوم المشهود، تحولت تونس من دولة هادئة على الضفة الجنوبية للمتوسط إلى بؤرة ساخنة تتجه إليها أنظار العالم بأسره. لم تكن المعركة مجرد إضراب عام للمطالبة بحقوق اجتماعية، بل كانت معركة وجودية استهدفت «القلعة النقابية» في مقتل. بيد أن النظام السياسي، وهو يحشد قوافل الجيش والشرطة و الميليشيات الحزبية لمحاصرة مقرات الإتحاد، أغفل متغيراً حاسماً في معادلة الصراع: أن الاتحاد العام التونسي للشغل لم يكن يتيماً، بل كان شجرة جذورها في تونس وفروعها تمتد لتصافح أحرار العالم في بروكسل، واشنطن، الجزائر، باريس، و أفريقيا جنوب الصحراء. هذه قصة الأيام التي أصبح فيها «عاشور» ورفاقه رمزاً أممياً، وكيف تحول التضامن الدولي من مجرد بيانات بروتوكولية إلى درع فولاذي حمى المنظمة من الفناء.

الدبلوماسية النقابية الاستباقية: فشل الوساطة الدولية وتصعيد خيار المواجهة (24-22 جانفي 1978)

بدأت خيوط المؤامرة تتكشف قبل يوم الحسم بأيام، وتحديداً في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من جانفي. في تلك الساعات الثقيلة، هبطت طائرة الأمين العام للكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة (السيزل - ICFTU)، الرفيق أوتو كريستن، في مطار قرطاج. لم يكن قدومه زيارة مجاملة، بل كان أشبه بإنزال مظلي خلف خطوط العدو في لحظة اشتباك. لقد جاء الرجل مدفوعاً بتقارير مقلقة عن نية النظام تصفية الحركة النقابية التونسية.

في مقر الاتحاد، جلس كريستن يستمع إلى الحبيب عاشور وأعضاء المكتب التنفيذي، الذين وضعوا أمامه خريطة دقيقة للاعتداءات المنهجة التي طالت المقرات في القيروان وصفاقس وتوزر و مختلف الجهات. . لم يكتفِ كريستن بالاستماع، بل حمل هذه الحقائق وتوجه بها مباشرة إلى قصر الحكومة بالقصبة، حيث التقى الوزير الأول الهادي نويرة ليوجه له موقفه الحاسم «دور النقابات مقدسة شأنها شأن الكنائس وكل إعتداء عليها يعد تدنيسا لمقدسات !»

كان اللقاء في مكتب الوزير الأول عاصفاً، صداماً بين عقليتين: عقلية الدولة التي ترى في النقابة منافساً يجب تحجيمه، وعقلية النقابي الدولي الذي يرى في استقلالية المنظمة خطاً أحمر. حاول نويرة المناورة، ملوّحاً بقرار طرد كريستن من البلاد، في سابقة ديبلوماسية خطيرة، قبل أن يتراجع تحت ضغط الحسابات الدولية. خرج كريستن من ذلك الاجتماع ليقف أمام الصحافة العالمية في مقر الاتحاد ويعلن خلاصة تحليلاته: «الحكومة التونسية ليست سوى واجهة، والقرارات الحقيقية تُطبخ في غرف مظلمة لضرب الاتحاد ضربة قاضية». كانت تلك الكلمات بمثابة «جرس الإنذار» الأخير الذي قرع في عواصم العالم و مختلف ربوع البلاد التونسية.

استراتيجية العزل المعلوماتي وتفكيك السردية الرسمية: دور الاستخبارات النقابية الدولية

بزغ فجر الخميس 26 جانفي 1978 على مدينة تونس وهي ترتدي حلة الحرب. الدبابات تتمترس في المفترقات، والجيش ينتشر في الشوارع الرئيسية. وفي تمام الساعة التاسعة والنصف صباحاً، أصدرت السلطات أمراً بقطع خطوط الهاتف عن مقر الاتحاد ومنزل الأمين العام، ظناً منها أنها بذلك تعزل القيادة عن قواعدها وعن العالم الخارجي. انتقلت غرفة العمليات النقابية فوراً خارج المقر المركزي حيث اتخذت القيادات النقابية مسربا يعرفه «أبناء الدار» يربط بين المقر و» سوق هراس» وتتجه إلى نزل «اميلكار» بالضحية الشمالية لعاصمة ليتحول إلى «حصن اتصالات» بديلة.

ورغم الحصار الحديدي، فشلت خطة العزل المعلوماتي. ففي الوقت الذي كان فيه الرصاص يلعلع في شوارع العاصمة، كانت خيوط الهاتف في باريس وبروكسل وواشنطن تشتعل بالأخبار، حيث لعب الرفيق أوتو كريستن، وبالتنسيق مع الرفيق «والتر» رئيس النقابات الأمريكية (AFL-CIO)، دوراً استخباراتياً نقابياً مذهلاً إذ تمكنوا من الحصول على وثائق وخرائط ومعطيات دقيقة سربها الحبيب عاشور قبل اعتقاله، تثبت أن العنف لم يكن وليد اللحظة، بل كان مخططاً له بعناية من قبل أجهزة الأمن وميليشيات الحزب الحاكم.

تحولت هذه الوثائق إلى «سلاح مضاد» للرواية الرسمية التونسية. ففي حين كانت وسائل الإعلام الحكومية تتحدث عن «مؤامرة خارجية» و»عصابات مسلحة»، كان الرأي العام الدولي يطالع في كبريات الصحف العالمية (لو موند، نيويورك تايمز) تقارير موثقة بالدلائل الدامغة تؤكد أن ما يجري هو قمع وحشي لحركة اجتماعية مشروعة. لقد نجح التضامن الدولي في كسب «معركة الصورة» في الساعات الأولى، مما جعل النظام التونسي يقف عارياً أمام العالم، متهماً بانتهاك أبسط حقوق الإنسان.

كسر الطوق السياسي: بعثات تقصي الحقائق واختراق الحصار الأمني

ما إن انقشع غبار المعركة الميدانية وبدأت حملة الاعتقالات المسعورة، حتى انطلق طوفان من الوفود الدولية نحو تونس، كاسراً طوق العزلة الذي حاولت السلطة فرضه. لم تكن مجرد زيارات تضامنية، بل كانت بعثات تقصي حقائق تحمل طابع التحدي السياسي.

كان الوصول الإفريقي مدوياً، حيث حلّ بتونس الرفيق «أكونو»، رئيس المنظمة النقابية الإفريقية، يرافقه الرفيق «نيفيلد» من نقابة نيجيريا . صُدم الوفد الإفريقي بحجم التنكيل والعنصرية الجهوية والطبقية التي طبعت تعامل السلطة مع النقابيين. ولم يترددوا لحظة مغادرتهم في إصدار بيان ناري، وصفوا فيه الممارسات القمعية للنظام التونسي بأنها «وصمة عار في جبين إفريقيا المستقلة»، وأنها «أخطر ما واجهته الحركة النقابية في القارة منذ عهود الاستعمار».

أما الجبهة الأوروبية، فقد تحولت إلى خلية نحل لا تهدأ. الكونفدرالية العمالية الألمانية (DGB) لوّحت بمراجعة علاقات التعاون، والكونفدرالية السويدية (LO) جندت برلمان بلادها، والنقابات البريطانية والبلجيكية والهولندية والاتحاد العام لعمال إيطاليا (CGIL) شنوا حملة شعواء في الصحافة الأوروبية. لقد أدرك العالم أن اعتقال الحبيب عاشور ليس شأناً داخلياً تونسياً، بل هو اعتداء على العائلة النقابية الدولية برمتها.

المسار القضائي والتدويل القانوني: جدلية التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية (المعاهدة 87 نموذجاً)

في الرابع عشر من سبتمبر 1978، فُتح الستار على الفصل الأكثر درامية: محكمة أمن الدولة. سيق 34 قيادياً نقابياً إلى قفص الاتهام، يواجهون تهماً تصل عقوبتها إلى الإعدام، أمام هيئة محكمة استثنائية وهيئة دفاع لم تُمنح سوى 48 ساعة للاطلاع على ملف يزن 7000 صفحة. لكن المفاجأة لم تكن في القفص، بل كانت في القاعة.

جلس الرفيق إرفنغ براون (ممثل النقابات الأمريكية) والرفيق أوتو كريستن (أمين عام السيزل) في صفوف الملاحظين، ليتحولا فجأة إلى شهود نفي قلبت شهادتهم الطاولة على الادعاء العام. وقف براون أمام المحكمة ليفجر قنبلة من العيار الثقيل، كاشفاً أن الوزير الأول الهادي نويرة هو من طلب شخصياً من الحبيب عاشور التوسط لدى الإدارة الأمريكية للحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية. بكلمات مقتضبة وحاسمة، نسف براون تهمة «التآمر على أمن الدولة» و»الخيانة»، محولاً عاشور من متهم إلى بطل وطني استنجدت به الحكومة لإنقاذها.

ثم جاء دور أوتو كريستن، الذي وقف كالطود ليحاجج رئيس المحكمة في القانون الدولي. حين سُئل عن شرعية الإضراب، أجاب بصوت جهوري: «أنا لا أعرف تفاصيل دستوركم المحلي، لكنني أعرف الاتفاقية الدولية رقم 87، وهي تعلو فوق كل القوانين الوطنية». ودافع بشراسة عن «علامة النصر» التي رفعها من شرفة الاتحاد، مؤكداً أنها لم تكن إشارة للحرب الأهلية كما ادعى النظام، بل كانت تحية عالمية لنضال العمال المشروع. انتهت المحاكمة بأحكام قاسية، لكنها كانت أحكاماً «ميتة» سياسياً وأخلاقياً منذ لحظة نطقها، بفضل تلك الشهادات التاريخية.

الجدار العربي والإفريقي..

لم يكن العمق العربي والإفريقي غائباً عن ملحمة الصمود، بل كان السند الاستراتيجي الذي منع عزل الاتحاد إقليمياً. تحركت الكنفدرالية العالمية للنقابات العربية (CISA) ببيانات شديدة اللهجة، منددة بـ «القمع الدموي» الذي استهدف الشعب العربي في تونس، معتبرة أن ضرب الاتحاد هو استهداف لآخر قلاع الديمقراطية الاجتماعية في المنطقة. وتناغمت معها الجامعة النقابية العالمية (FSM) التي وجهت نداءً عاجلاً لعمال العالم للتحرك في شكل إضرابات تضمنت في عدت مراكز صناعية وموانئ تجارية في العالم وخصوصا في أوروبا تزامناً مع محاكمات تونس و- صفاقس وسوسة، جاعلة من قضية المعتقلين التونسيين بنداً ثابتاً في المحافل الدولية.

بيد أن الموقف الأكثر صلابة وجرأة جاء من الجارة الجزائرية فقد اتخذ اتحاد العمال الجزائريين (UGTA) موقفاً تاريخياً يُدرس في أدبيات التضامن. أثناء انعقاد مؤتمرهم سنة 1978، وجهوا صفعة مدوية للنظام التونسي وللقيادة النقابية «المنصبة» الموالية له بقيادة التيجاني عبيد. لم يكتفِ الجزائريون بتوجيه برقية لرئيس الدولة يطالبون فيها بالإفراج الفوري عن عاشور ورفاقه، بل رفضوا قطعياً الاعتراف بشرعية القيادة الجديدة، كما سلم الرفيق «حسن النوري» -رئيس الوفد النقابي الجزائري في الدورة 65 منظمة العمل الدولية

تونس
السبت
19 صفر 1398
28 جانفي 1978
العدد : 9298
السنة : 27
ASSABAH
28 Janvier 1978
Prix en France 1F50

الصباح

وزير الداخلية يعلن في ندوة صحفية

أسفرت الأحداث عن خسائر بشرية ومادية ثقيلة ومؤلمة جدًّا...

• 40 قتيلاً و325 جريحًا من بينهم حالات خطيرة

اضمار واعداد مُسبق للفتنة

• انطلاق الحوادث بدأ بالتهديد باشعال النار في تونس اذا لم تبتعد قوات الأمن عن دار الاتحاد

• اشعال 29 حريقًا بالعاصمة يوم الخميس والاعتداء على 116 حافلة

• الايهام بان المنظمة الشغيلة قادرة على ارساخ الحكومة وقلب النظام

اعتقال 400 شخص في تونس وسوسة من بينهم 6 أعضاء من المكتب التنفيذي

ورقة إحتجاج ضد الوفد النصب التونسي « المنصب» وطعن في شرعيته وساهم في تحشيد الرأي العام النقابي الدولي ضد الممارسات الإستبدادية التي لحقت النقابيين وقيادتهم الشرعية في تونس .

البعد «المتروبولي» في الأزمة: تحركات المركزيات النقابية الفرنسية وتأثيرها الدبلوماسي

في فرنسا، اكتسب التضامن بعداً خاصاً نظراً للروابط التاريخية وكثافة الجالية العمالية التونسية. تحركت المركزيات النقابية الفرنسية الكبرى (CGT, CFDT, F.O, FEN) كجسد واحد، متجاوزة خلافاتها الإيديولوجية لنصرة الرفاق في الضفة الأخرى. غداة مجزرة 26 جانفي، أصدرت هذه المنظمات بيانات نارية، معلنة حالة طوارئ نقابية في باريس.

ولم يقف الأمر عند حدود البيانات، بل تم إيفاد بعثة تقصي حقائق رفيعة المستوى ضمت الرفيق «ماريان» عن الكونفدرالية العامة للشغل (CGT) والرفيق «كلينوف» عن رابطة حقوق الإنسان. جابت البعثة المدن التونسية، وجمعت شهادات مروعة عن التعذيب وظروف الاعتقال، وعادت لفرنسا لتنشر ما يشبه «الكتاب الأسود» الذي أحرج الحكومة التونسية أمام الرأي العام الفرنسي والأوروبي.

وكان للكونفدرالية العامة للشغل (CGT) قصب السبق في رد الفعل الفوري، فمنذ يوم 31 جانفي، أصدر مكتبها الكنفدرالي بياناً حاسماً ندد فيه بالقمع المسلط على الشغالين، وطالب الحكومة الفرنسية بوقف أي دعم لنظام يقتل شعبه. نظمت النقابات الفرنسية مظاهرات حاشدة في ساحات باريس، وجمعت تبرعات مالية لعائلات المعتقلين، موجهة رسالة واضحة: إن البحر المتوسط لن يكون حاجزاً يمنع وصول صرخات المعذبين في تونس إلى ضمائر أحرار العالم.

الضغط المؤسساتي الدولي: من الإدانة البرلمانية الأوروبية إلى الملاحقة لدى منظمة العمل الدولية

توج هذا الزخم الشعبي والنقابي بحراك دبلوماسي وحقوقي وضع النظام التونسي في قفص الاتهام الدولي. ففي 11 أكتوبر 1978، وبدفع من الكتل الاشتراكية والشيوعية، صوت البرلمان الأوروبي على لائحة تدين ممارسات السلطة التونسية، رابطة استمرار التعاون الاقتصادي باحترام الحريات النقابية.

وعلى صعيد منظمة العمل الدولية (BIT)، رفعت السيزل شكوى رسمية ضد الحكومة التونسية لانتهاكها الاتفاقيات الدولية. وفي اجتماع هيئتها التنفيذية بهامبورغ في ماي 1979، تركت السيزل كرسي نائب الرئيس شاغراً، في إشارة رمزية بليغة لغياب الحبيب عاشور المعتقل، وأصدرت بياناً ختامياً يستنكر ظروف العزل القاسية والتعذيب الممنهج الذي كشفته التقارير الطبية المسربة. كما قامت السيزل بخطوة إعلامية حاسمة حين كذّبت علناً تصريحات التيجاني عبيد (الأمين العام المنصب) التي نشرتها جريدة «العمل»، معلنة للعالم أن صوته لا يمثل عمال تونس، بل يمثل جلاديهم.

إن استحضار ملحمة 26 جانفي 1978 اليوم يتجاوز مجرد الرغبة في التوثيق التاريخي، ليتحول إلى استنطاق لجوهر العلاقة بين الوطني والأممي في مسار حركات التحرر الاجتماعي. فمن رحم تلك الزنازين الباردة في سجن «الناظور»،ومن لدن التضامن النقابي المحلي وصمود المعتقلين وعائلاتهم ، ومن وراء تلك البرقيات التي جابت عواصم العالم، وُلد درسٌ سياسي خالد يفكك تلك الإشكالية الأزلية التي تطل برأسها اليوم في المشهد التونسي: أين ينتهي نبل التضامن الأممي ليبدأ منزلق العمالة للخارج؟

لقد أثبتت تجربة الاتحاد العام التونسي للشغل أن السيادة الوطنية الحقيقية لا تكمن في الانعزال أو الانغلاق خلف جدران «السيادوية» الجامدة التي قد تُستخدم أحياناً كغطاء للقمع، بل تكمن في قدرة المنظمة الوطنية على الانغراس في مجالها الشعبي مع الانفتاح، في الآن ذاته، على القيم الكونية التي تجعل من الحق النقابي وحقوق الإنسان لغة عالمية لا تحتاج إلى تأشيرة مرور.

إن الخيط الرفيع الذي يفصل بين هذين المفهومين يتجسد في «الغاية والوسيلة»؛ فالتضامن الذي أحاط بالاتحاد عام 1978 لم يكن استقواءً بجهات أجنبية لفرض أجندات سياسية مشبوهة أو لبيع مقدرات الوطن، بل كان استنفاراً لشبكة أمان عمالية عالمية تذود عن مواثيق دولية وقّعت عليها الدولة التونسية بسيادتها. هنا، لم يكن «أوتو كريستن» أو «إرفنغ براون» أو رفاق الجزائر وفرنسا يملون قرارات على تونس، بل كانوا يحرسون «الحق في التنظم» الذي هو ملك للشغالين التونسيين قبل غيرهم. وبناءً عليه، فإن الفرق الجوهري يظل قائماً: العمالة تسلب الوطن قراره لصالح الأجنبي، بينما التضامن الأممي يعزز قدرة القوى الوطنية على الصمود داخل وطنها ليبقى قرارها مستقلاً.

وفي مرآة الواقع التونسي الراهن، تبرز قيمة هذا الدرس لتعيد صياغة مفهوم السيادة في فضاء ديمقراطي؛ فالسيادة لا تعني اليتم الدولي، بل تعني الندية والوفاء للمبادئ. لقد خرج الاتحاد من محنة 1978 أكثر «تونسية» وأشد تجذراً في الوجدان الوطني، لأنه أثبت أن المنظمة التي تحظى باحترام العالم هي تلك التي لا تنكسر أمام عواصف الداخل.

إن إرث 26 جانفي يهمس لنا اليوم بأن حماية «القلعة النقابية» هي حماية لتوازن الدولة التونسية ذاتها، وأن التضامن الدولي يظل السياج الأخير الذي يمنع تحول النزاعات الوطنية إلى انكسارات وجودية، مذكراً الجميع بأن نضال العمال من أجل كرامتهم هو النهر الذي يصب فيه كل أحرار العالم، دون أن يفقد قطرة واحدة من هويته الوطنية الخالصة.

اللّه أكبر

بقلوب مؤمنة بلغنا نبأ وفاة زميلتنا الموظفة في الاتحاد المحلي بالمكناسي بسيدي بوزيد غزة ردّاوي.

وإثر هذا المصاب الجلل نسأل الله أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويُحسنَ مثواها كما نتقدم بأحر التعازي والمواساة لأسرتها راجين من الله أن يلهمهم الصّبر والسلوان.

حالة الطوارئ:

قانون يعود كلّما ضاق صدر السلطة بالحريات

ضياء تقتق

لم يكن إعلان حالة الطوارئ في موفّى ديسمبر 2025 حدثًا إداريًا معزولًا أو إجراءً قانونيًا تقنيًا عابرًا، بل شكّل حلقة جديدة في سلسلة طويلة من العودة إلى التشريع الاستثنائي كلّما واجهت السلطة أزمة اجتماعية أو سياسية عميقة. فبموجب الأمر الرئاسي عدد 485 لسنة 2025 المؤرخ في 29 ديسمبر 2025، والمتعلّق بإعلان حالة الطوارئ، والصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 30 ديسمبر 2025، أُعلنت حالة الطوارئ في كامل تراب الجمهورية إلى غاية 30 جانفي 2026، في توقيت بالغ الدلالة، تزامن مع الإعلان عن إضراب عام ليوم 21 جانفي 2026، أقرّته الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل المجتمعة يوم 6 ديسمبر 2025، في ظلّ مناخ من التوتّر الاجتماعي والاحتقان السياسي المتصاعد.

هذا القانون، الذي يبدو في ظاهره أداة لحفظ النظام العام، يحمل في جوهره تاريخًا ثقيلًا من ضرب الحريات وتقييد العمل النقابي والتضييق على حقّ التظاهر والتجمهر، بل والالتفاف على الحق في الإضراب، خاصة مع اقترانه المتكرّر باللجوء إلى آلية "التسخير"، التي تُستحضر كلّما عجزت السلطة عن إدارة الصراع الاجتماعي بالحوار.

تاريخيًا، تعود أولى محطات اعتماد حالة الطوارئ في تونس إلى جانفي 1978، في سياق الإضراب العام الشهير الذي واجهته السلطة آنذاك بالقوة، عبر منظومة قانونية استثنائية جمعت بين إعلان الطوارئ ومنع التظاهر والاجتماع والجولان، وتسخير الأعوان والمؤسسات الحيوية. وقد رافق قرار التسخير، المنصوص عليه ضمن الفصل الرابع من نفس القانون، إعلانَ حالة الطوارئ في نفس الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، من خلال الأمر عدد 47 لسنة 1978 المؤرخ في 25 جانفي 1978 والمتعلّق بتسخير بعض أعوان مؤسسات قومية خاضعة لرقابة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة، وكذلك الأمر عدد 48 لسنة 1978 المؤرخ في 25 جانفي 1978 والمتعلّق بتسخير بعض أعوان الشركة القومية للسكك الحديدية التونسية، والشركة القومية للنقل، وشركة تونس الجوية، والممضى من الوزير الأول آنذاك الهادي نويرة.

لم يكن الهدف، في جوهره، حماية المواطنين بقدر ما كان كسر الإضراب وشلّ الحركة النقابية، إذ لم يصدر إنهاء حالة الطوارئ إلا بموجب الأمر عدد 148 لسنة 1978 المؤرخ في 24 فيفري 1978، أي ليلة 25 فيفري 1978، تاريخ تنظيم مؤتمر صوري للاتحاد العام التونسي للشغل وتنصيب قيادة موالية للسلطة، في محاولة مكشوفة لإعادة تطويع المنظمة الشغيلة.

ومنذ ذلك التاريخ، لم يغادر قانون الطوارئ المشهد التونسي فعليًا، بل ظلّ حاضرًا كخيار جاهز كلّما جنحت السلطة إلى المقاربة الأمنية بدل المعالجة السياسية والاجتماعية. وقد استمرّ العمل به أو استدعاؤه في ظلّ دستور 1959، ثم أُعيد إنتاجه في ظلّ دستور 2014، ليجد لنفسه مكانًا مجددًا في السياق الدستوري بعد دستور 2022، دون مراجعة جوهرية حقيقية تحدّ من طابعه الزجري أو تضبط شروط استخدامه الصارمة.

الأخطر في منظومة الطوارئ لا يكمن فقط في ما تتيحه من منع للتجمعات أو فرض للإقامة الجبرية أو غلق للفضاءات العامة، بل فيما تفتحه من باب واسع للتسخير الإجباري، باعتباره أداة مباشرة لكسر الإضرابات والضغط على العمال والأجراء. فالتسخير، الذي يُقدَّم باعتباره ضرورة لضمان استمرارية المرافق الحيوية، تحوّل تاريخيًا إلى سلاح موجّه ضدّ الحق النقابي، يُجرّم الامتناع عن العمل، ويحوّل الصراع الاجتماعي من مسألة حقوقية إلى مسألة أمنية.

اليوم، ومع عودة حالة الطوارئ في نهاية سنة 2025، يتجدّد السؤال الجوهري نفسه: هل تُدار الأزمات الاجتماعية بالقانون الاستثنائي أم بالحوار؟ وهل يُنظر إلى النقابات باعتبارها شريكًا اجتماعيًا أم تهديدًا يجب تحييده؟ إنّ استدامة اللجوء إلى حالة الطوارئ تكشف، في العمق، أزمة نموذج حكم لم ينجح بعد في التوفيق بين الأمن والحرية، وبين سلطة الدولة والحقوق الدستورية، وعلى رأسها الحق النقابي، الذي ظلّ، رغم تعاقب الدساتير، أوّل الضحايا عند كلّ إعلان للطوارئ.

الأستاذ ابراهيم العميري لـ«الشعب»

الفلسفة لا تنفصل في جوهرها عن سؤال الإنسان!

* حاوره: أبو جرير

ابراهيم العميري أستاذ مبرز في المشهد الفلسفي. حاصل على شهادة الدراسات الفلسفية المعمقة حول «الرهانات الفلسفية للفنون المعاصرة» نموذج فن الرسم لدى فرانسيس بيكون. نشر كتابا مترجما للأستاذة رشيدة التريكي بعنوان: «الجماليات وسؤال المعنى» وعديد المقالات والدراسات باللغتين العربية والفرنسية في مجلات علمية متخصصة في تونس وفرنسا ومصر. وهو عضو الهيئة المديرة للجمعية التونسية للدراسات الفلسفية. وله عديد المشاركات في الملحق الفكري لجريدة الشعب «منارات». يعدُّ حاليا رسالة دكتوراه حول: «الفن وبراءة الصيرورة في فلسفة جيل دولوز».

اخترنا محاورة الأستاذ ابراهيم العميري في فضاء جريدة الشعب لعدة أسباب أولها لأنه من مؤسسي ملحق منارات في نسختها الثانية. وثانيا لأنه منارة من منارات الاتحاد العام التونسي للشغل. فقد كان مساهما في عديد المسارات الثقافية والبحثية والإبداعية الثرية في مجالات التربية. وهو المنتمي فكريا إلى اليسار دَيْدَنُهُ تطويع الفلسة حتى تكون متاحة للفضاء العام. متواضع في في سلوكه. يحافظ على ألق السؤال وأناقته. والسؤال عنده حكمة تتجدد وتتطور. وجدنا في حوارنا مع الأستاذ ابراهيم العميري أريحية كبيرة فسألناه عن تاريخ الفلسفة وعن علاقة الفيلسوف بواقعه ومجالات استيعابه لحركة السؤال. هذا الحوار الاستثنائي والمختلف مع أستاذ هو نبراس لعديد المشتغلين في مجال الفلسفة.

*** كيف يواجه أستاذ الفلسفة إبراهيم العميري تحدّي التدريس في مجتمع محافظ، ليقدّم تجربة فكرية تشجع على مواجهة المختلف والمغاير؟**

- أولا شكرا على لكم على الاهتمام ولجريدة «الشعب» التي رافقت ما يعتمل داخل المجتمع التونسي من صراعات ونضالات من أجل التقدم والعدالة والحرية.

في الحقيقة التساؤل عن «وشائج القربى» بين مهنة التدريس -الفلسفة- وعالم التفلسف كونيا في علاقة بالاختلاف ليس بالأمر السهل لصعوبة تبصّر صروف التداخل بين البُعدين، ذلك أن التفلسف بوصفه فعلا حرّا مفتوحا على كل الاحتمالات لا يقبل غير الحرية منطلقا وغاية. في حين أن ممارسة التدريس رسالة تقتضي الالتزام بعقد بيداغوجي جوهره الحياد والنزاهة والوفاء للحقيقة. ولأن الدرس حوار مع الآخرين فإن الفعل التواصلي التربوي معهم تحكمه ايتيقا الاعتراف بهم في استقلال إرادتهم واختلاف رؤاهم وتعدد مخيالهم الثقافي والرمزي. فما السبيل إلى تحقيق أمر التفلسف حرية مفتوحة والوفاء لشروط الدرس الفلسفي في مدرسة الجمهورية؟

ما من حل، بعد مراس طويل مع درس الفلسفة، غير ركوب جواد المغامرة من أجل التأليف الخلاق بين المطلبين: مطلب التفلسف كونيا ومطلب التعلّم ذاتيا. وقد تبيّن لنا أن شرط ذلك هو إبداع ضروب من التقاطع بين المطلبين من خلال النظر إلى درس الفلسفة بوصفه تمرينا متواصلا في الحرية (تمرينا حرّا في تعقل الذات والعالم والآخر)، من أجل امتلاك قدرات التفكير ذاتيا على نحو مغاير ومختلف ومتفرد. وهنا يكون دور أستاذ الفلسفة تمكين المتعلمين، مواطني الغد، من الكفايات الفكرية اللازمة لبناء ذواتهم المختلفة والمستقلة والحرة.

*** السؤال البديهي هل الفلسفة هي، النقد، الهدم، التأسيس، الشك، البرهنة التحليل، التشخيص، التوضيح؟**

- هذا لبيان أن لا شيء بديهي في الحياة الإنسانية. كفايات يمكن صياغتها في الأمر التالي: «تجرّأ على استعمال عقلك أنت» (كانط) بما هو شرط إثبات جدارتك بالانتماء إلى الإنسانية. وهذا يقتضي النزاهة والتجرد والالتزام بالحوار أسلوبا أساسيا في إرساء شروط التفلسف معا داخل المدرسة العمومية لنتمكن لاحقا من الحوار كمواطنين أحرار داخل المجتمع،كما يتطلب الأمر تجاوز كل التمثلات والأحكام الخاطئة التي حكمت النظر إلى التفلسف في فترات الركود والجمود والانغلاق الحضاري بما هي فترات موت للفكر والسؤال والإبداع. وعليه فإن الاضطلاع بالرسالة التربوية فلسفيا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال نضال يومي متجدد من أجل توفير الشروط الموضوعية الضامنة لحق الاختلاف أساسا حضاريا ومهمّة معرفية تربوية لبناء المجتمع المنشود مجتمع المواطنين الأحرار. والحال تلك في الشأن الفلسفي هل يعني هذا أن تاريخ الفلسفة مراوحة بين المطلبين:

- المطلب الأول: ما من تفلسف حق إلا إذا تحقق فرديا وصار مهمة ذاتية لا يعوضنا فيها أحد مثلها مثل الغذاء.

- المطلب الثاني: ما التفلسف إلا انشغال مطلق بالإنسان في كينونته المعقدة والمركبة وفي تاريخه الكلي الشامل. فهل تعتقد أن الفلسفة لا تنفصل في جوهرها عن سؤال الإنسان في بعده الكوني بوصفه رهانَ كل فلسفة؟ وهل يقتضي ذلك النظر إلى الفلسفة بوصفها مشروعا إنسانيا كليًّا دون التخلي عن بعدها الفردي والذاتي؟

* لئن نشأت الفلسفة في مرحلة تاريخية تميزت بميلاد فكر جديد يقطع مع الميتوس (الأسطورة) ويؤسس للّوغوس (العقل) كمَلكة مميزة للإنسان دون سواه. فإن السؤال: ما الإنسان؟

- لم يصر محور التفلسف إلا حديثا خاصة مع كانط حين أكد أن كل الأسئلة الممكنة التي يطرحها الإنسان تُرَدُّ في النهاية إلى سؤال واحد يتضمن كل الأسئلة الممكنة: ما الإنسان؟

*** رغم هذا التوضيح فإن النظر إلى التفلسف من جهة علاقته بالإنسان يفتح باب التأوّل المشروع. تأوّل يذهب حدّ تأكيد العلاقة الضرورية، بل قل التلازمية، بين الفكر الفلسفي وضروب حضور الإنسان في العالم. هل من تعليق؟**

كل فكر علمي، فني، وفلسفي مرتبط بالإنسان، بأسئلته عن الوجود، الغايات، العقل، الآخر، الخير والشر، الجمال، المعنى، التاريخ، الحرب، الأزمة، واليوتوبيا. فلسفة الإنسان تتجلى في خلق رؤية جديدة تحدد ماهيته وأبعاده، وهو ما يظهر في تاريخ الفلسفة كجدليات متجددة بين هويات الإنسان. فالفكر الفلسفي عبر التاريخ نقل مفهوم الإنسان من مجرد العقل أو النفس إلى كائن «أُلقي به في العالم» (هيدغر)، يختار ماهيته (سارتر)، يواجه الموت (نيتشه)، يسعى للحرية (هيغل، ماركس)، يقاوم الوهم (دولوز)، ويحقق التحرر الفردي والجماعي (ماركس، ماركوز، شومسكي، فانون).

الإنسانية مركبة بين المحلي والذاتي وصولًا إلى الثقافي المشترك والعالمي، مما يجعل الكوني شرطًا فلسفيًا وحضاريًا للعيش المشترك (موران، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). لكنها واجهت تاريخيًا الظلم والاستغلال والتمييز، إذ بررت بعض الفلسفات العبودية، التفرقة العرقية، أو تهميش المرأة، مثل أرسطو، أفلاطون، هيغل وكلوزفيتش. في العصر الراهن، يبرز تشاؤم الفلاسفة المعاصرين وموت «السرديات الكبرى» (ميشال سار)، ويؤكد نيك لاند (2022) أن المفاهيم الكلية مثل الإنسان لم تعد تفسر الوضع البشري بل تزيده اغترابًا، وسط هيمنة الفاشية الحديثة والرأسمالية، في مواجهة يوتوبيا الأنوار للقرن الثامن عشر وثقته في العقل البشري.

*** هل يكفي العودة إلى إبداعات آخر حائز على جائزة نوبل للآداب لسنة 2025 لنقتنع أن الكونية ليست إلا مجرد ادعاء؟**

- لا قيمة عملية لها في الوضعية الإنسانية اليوم خاصة أمام الوحشية الجديدة التي يواجهها الشعب الفلسطيني وحشية لا سابق لها، هي ادعاءات تبطل كل أمل وكل ثقة في مفهوم الإنسانية كفضاء قيم يحقق التعايش والتضامن الإنسانيين. لقد حصل لاسلو كراسناهوركاي على نوبل الآداب عن «أعماله الآسرة والرؤيوية التي، في وسط الرعب الابوكاليبتي، تعيد تأكيد قوة الفن» (مجلة الآداب المصرية، 12 أكتوبر 2025). هذه عناوين إبداعات تحمل دائما خلفية فلسفية أي رؤية ما لمن هو الإنسان اليوم أو ماذا بقي منه؟: «الحيوان بالداخل»: تفاعل طريف بين الروائي -الفيلسوف والرسام الألماني ماكس نيومان، حول مفهوم الشر هل يمكن رسم الشر فنيا؟ هل نستطيع الكتابة عن الشر؟» يكفي الوقوف عند عناوين روايات كراسناهوركاي «تانغو الخراب» (1985)،» كآبة المقاومة» (1989)، و«حرب وحرب» (1999).

الفلسفة بالنسبة لي شغف لا يتوقف، وترحال مفتوح نحو عوالم المعنى!

*** هل يعني كل هذا يأسا من التفكير في الإنساني المشترك؟ أم هو يمثل نقدا جذريا لقدرة «الوحش الساكن» في عمق البشرية على نشر الخوف والموت واللامعنى أو «الخراب» بلغة كراسناهوركاي؟**

- يبدو لي أن الوضعية البشرية اليوم تعيش وضعية تراجيدية لا مثيل لها وهي وضعية بقدر ما تنبّه ضمير الانسانية المتبقي تحمل الفيلسوف مهمة كبيرة وعظية: إنها الاضطلاع بكامل مسؤوليته في تأسيس شروط إنسانية جديدة. ولعل بعض معالم هذه الإنسانية الجديدة يتجلى في القيم التي يناضل من أجلها الجنوب العالمي علما وفلسفة وفنا. قيم تنطلق من تحطيم «ابستيمية» الرجل الأبيض وتحطيم كل منظورات الكولونيالية قديمها وجديدها، وتعمل من أجل إرساء تضامن الشعوب ضمن مسارات تحرر إنساني حقيقي.

*** يبدو أن الانسان كائن يحمل الشيء وضده. يجمع بين الحياة والموت بين تناتوس وايروس (فرويد)، بين إرادة الحياة وإرادة الموت (نيتشه)، بين خير المعرفة وشر الجهل (سقراط)، بين السلم والحرب، بين المعنى واللامعنى. هل من توضيح لهذه المسألة؟**

- الإنسان كَائن الغموض واللّبس بامتياز، فالوضعية الإنسانية لا تنفصل، حسب موريس ميرلوبونتي عن الغموض، فالإنسان والالتباس صنوان، ومن هنا كانت الدهشة (أرسطو) والحيرة والشكّ (ديكارت): لماذا يوجد شيء ولا يوجد العدم؟ ولهذا ارتبط ميلاد السؤال الفلسفي من إدراك أن «كل ما يعرفه، هذا الإنسان عن نفسه، أنه لا يعرف شيئا» وأنه أكثر الكائنات استعصاء على المعرفة العلمية الموضوعية وهو ما يفسر نوعا ما، لماذا كانت علوم الإنسان آخر العلوم نشأة. فالإنسان من الناحية العلمية هو أكثر الكائنات تطورا في سلسلة الحيوان (الداروينية الجديدة) وهو يتركب من عدد كبير من الوظائف البيولوجية المعقدة والأجهزة المستقلة والمتكاملة في آنٍ. وهو في علوم الأعصاب شبكة من الخلايا العصبية لا يزال البحث العلمي في بداية اكتشافاته حول الدماغ الإنساني في مختلف مكوّناته وكيفية اشتغاله. هذا من الناحية العلمية أما من الناحية الوجودية الفلسفية فإن الإنسان متعدّد التجارب ومتنوع أشكال الحضور في العالم فهو صانع رموز وهو مبدع الثقافة والفن وهو السياسي والمحارب والمبدع، وهو قادر على تحقيق حياة السعادة والاكتمال كما هو قادر على الانحدار إلى نشر الانفعالات السلبية (الكندي: «رسالة في دفع الأحزان»): الخوف والحزن والضّغينة وبالتالي تقليص فرص تحقق وجوده. بهذا تبقى معرفتنا له معرفة مؤقتة ومفتوحة على الإثراء المتواصل (كارل بوبر). ويبقى السؤال الفلسفي حولها سؤالا متجددا كلما توسعت المعارف العلمية وتنامت اكتشافات البشرية في مختلف حقول المعرفة التي يعدّ الإنسان بؤرة تقاطعها. فما الإنسان إذن؟ إنه ذلك المجهول الذي يحثّ دوما على التساؤل دون انقطاع.

*** يقول ديكارت بوضوح وتميز أن الشيء الوحيد المطلق في وجودنا البشري إنما هو الحرية. وتلك الحرية هي حقيقة الوجود: وقد أضيف إنها «جوهر الحياة»: فلسفيا هل أنت مع ديكارت في ما ذهب اليه؟**

- ما الإنسان إلا مكان مفتوح على اختيارات لا محدودة. فالإنسان يوجد أولا ثم يختار ماهيته ثانيا حسب سارتر. فالحرية هي عين ماهيته. وكلما تحرر كلما زاد اكتماله وكلما تحققت كرامته. ومن يفقد حريته يفقد إنسانيته (روسو). غير أن القول بالاختيار اللامحدود حسب ديكارت لا يجب أن يجعلنا نتجاهل مستويات الضرورة ومظاهر الحتميات التي يخضع لها الإنسان منها الحتميات البيولوجية لجسد الإنسان وضروب «الحتميات» الاقتصادية -الاجتماعية التي تتحكم في «آخر المطاف» في تحديد وعي الإنسان بذاته وفي تحديد موقعه الطبقيّ كما أوضح ماركس بكل عمق. كما أن للأبعاد اللاواعية في الوضعية البشرية أثرها على وعي الإنسان بذاته وعلى طبيعة علاقته بالآخرين. فما يحدّد الإنسان هو مسارات لاواعية أو مسارات قاهرة أو محددات بيولوجية متحكمة. فما يسبق الحرية هو مختلف الضرورات لذلك ليس الإنسان حرا بإطلاق بل هو كائن يتحرر في التاريخ وبالتاريخ. ولأن التاريخ هو الإنسان تبقى جدلية الواقع والفكر حيوية وفاعلة.

***يقال: نقرأ لنعيش مرتيْن، ويقال: القراءة هي خروج الذات إلى الآخر لتعرف هذه الذات حجم الجهل الذي كانت فيه قبل القراءة.**

كيف ترسم لتلاميذك ماهية الفلسفة؟

- التفلسف مع الناشئة في مدرسة الجمهورية تَرحال ممتع نحو بناء الذات المستقلة الواعية بذاتها المتمكنة من مَلكة النقد بما هو تفكير تأملي نقدي للذات أولا وللواقع ثانيا ولكل ما تضعه البشرية من تشريعات ثالثا. إن اللقاء مع المتعلمين في القيم هو أن تتدرب معا على اختيار كفايات بناء المعرفة ذاتيا وتنمية وجْدان كلّ واحد منا في تفرده، وعلى اتخاذ القرارات بتروٍّ وتعقل وتبصّر. أن نتفلسف مع المتعلمين هو أن نتمرس على النظر إلى تصورات الفلاسفة وكتاباتهم بوصفها أمثلة حيّة تنيرلهم سبل استعمال عقولهم الخاصة بكل جرأة وشجاعة. فدرس الفلسفة هو ورشة مفتوحة ومتجدّدة لاكتشاف وبناء قدرات الذات على قيادة نفسها بنفسها دون وصاية من أحد ودون تبعية. لذلك عملنا بجدّ وروح مسؤولية عالية مع أبناء مدرسة الجمهورية، حتى يكون درس الفلسفة ممارسة حيّة للتفكير في قضايا فلسفية صارت بفعل مشاركة المتعلّمين الحيوية قضاياهم الخاصة كل من من منظوره، لذلك لم يكن السّند الفلسفي المختار في معالجة أي مسألة ولتكن الحرية أو العدالة أو الحق أو القانون، إلا أحد العناصر ضمن فريق كامل يتساوى الجميع فيه (الأستاذ والمتعلمون والنص الفلسفي) ويشتغل في تكامل وتناغم مثل سنفونية، وذلك من خلال المشاركة في إنجاز الدرس أشْكلة وتحليلا، برهنة ونقدا. بهذا يمكن التأكيد أننا عملنا قدر المستطاع، حتى يكون درس الفلسفة تمرينا دائما في الحرية وتدربا على استعمال عقلنا الفردي من أجل اكتساب قيم المواطنة الفاعلة، فالتعلم فلسفيا هو إعداد لمواطن الغد.

*** نطلب منك إجابة دون تحفظ عن هذا السؤال: هل توجد مدرسة فلسفية تونسية؟**

لتقديم إجابة دقيقة، يجب أولًا تحديد معنى "المدرسة الفلسفية". في معناها العام، تشير إلى مجموعة متكاملة من النظريات والمبادئ وامتداد الرؤية عبر التاريخ، وهو ما ينفي وجود مدرسة فلسفية مستقلة بذاتها في تونس. أما إذا اعتبرنا المدرسة الفلسفية تقليدًا في التدريس والبحث الجامعي والتربوي، فنجد أنها موجودة، مع إضافات مهمة وتبويبات مبتكرة للشأن الفلسفي في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. مثال ذلك الجمعية الفلسفية التونسية، الأقدم في البلاد، التي ساهمت في تنظيم ملتقيات وطنية ودولية ومسابقات في المثال الفلسفي للتلامذة، مع جوائز تشجيعية ونشر المقالات المتميزة، رغم توقف هذه المبادرة مؤخرًا.

كما برزت مراكز بحث حرة مثل معهد تونس للفلسفة والمقهى الفلسفي وورشات الفلسفة للأطفال، وكرسيّ اليونسكو للفلسفة، وتجربة الجمعية التونسية للجماليات والإنشائية التي عملت على تبويب المقاربات الفلسفية للفنون المختلفة، من الرسم والموسيقى والنحت إلى الأدب والشعر والمسرح.

اليوم، لم تعد فكرة المدرسة الفلسفية الفردية جاذبة، فالمعرفة قائمة على التداخل والتكامل بين علوم متعددة، والنشاط الفكري أصبح عمل مؤسساتي يضم مفكرين ومبدعين من مختلف التخصصات، وليس مجرد عبقريات فردية نادرة.

هل يمكن اعتبار الحداثة، حتى في صورتها الماركسية المادية، امتدادًا للمثل الأفلاطونية في طموحها للعدالة والحرية رغم فشل تطبيقاتها؟-

يمثل اكتشاف الذات ثورة فكرية غيرت وجه البشرية. وما زلنا نعيش تحت وقع آثارها الى اليوم. وهي ثورة فكرية جذرية سبقتها أو صاحبتها ثورة دينية في القارة الأوروبية ثم ثورة فنية فثورة علمية من أعلامها غاليلّي وديكارت ونيوتن. فثورة سياسية. كل هذا حدد معالم ميلاد إنسان جديد، انثروبولوجيا جديدة، فأن ينظر إلى الإنسان بوصفه كائنا مستقلا قائما بذاته فهذا يقطع مع تقليدا أرسطي مدرسي هيمن على العقل والنظر طيلة قرون. فهو لم يعد جزءًا من الكوسموس أو الموت وهو محمول عليه الانسجام مع الطبيعة العقل الأكبر، هو لم يعد خاضعا خائفا بل صار مع ديكارت سيّد نفسه ويعمل من أجل أن «يصبح سيدا ومالكا للطبيعة». فالحداثة في وجهها الفكري الفلسفي إعلان ميلاد لإنسان جديد جوهره العقل وافقه السيطرة والتحكم وسلاحه الأقوى المعرفة العلمية التي مثلت الرياضيات أُسَّها وعمادها إلى حدّ بيّن فيه غاليلّي أن «الطبيعة كتاب مفتوح حروفه الرياضيات». فالطبيعة لن تفسر إلا بمعادلات رياضية والإنسان يتحدد بجوهرين: جوهر مفكر (النفس) وجوهر ممتدّ (الجيد).

وبهذا المعنى اعتبر البعض أن الحداثة (خاصة أن أب الحداثة هو عالم رياضيات من درجة أولى: فهو واضع الهندسة التحليلية ونقصد به ديكارت) هي بوجه من الوجوه افلاطونية المبدأ لأنها مثل افلاطون جعلت من المجرد والمثالي شرط تفسير العيني والمادي، وأساس التحكم فيه وتحويله إلى قوة في يد الإنسان الحديث لا من أجل الخضوع للعالم بل من أجل تحويله وتثويره. هنا تكون إضافة ماركس، الفيلسوف الذي لا يمكن تجاوزه كما بين التوسار، والذي مازالت «أطيافه» كما بين دريدا تمدّ الإنسانية بأدوات التحرر من قيودها وأغلالها، وذلك من خلال استلهام الجدلية المادية كمنهج صارم علمي في تفكيك البنية الطبقية للمجتمعات. بهذا أكد ماركس أنه على الإنسانية -كي تتحرر من الاستغلال والاغتراب- أن تنتقل من مستوى فهم الواقع الاقتصادي المتحكم في نهاية المطاف في تمثلات الناس وتصوراتهم الأخلاقية والقانونية إلى العمل على تغيير هذا الواقع وهنا تتوضح الدلالات الثورية لمفهوم «البراكسيس» كعلامة على أن الحياة صراع، من أجل العدالة والكرامة والتحرر الإنساني من كل أشكال الاستغلال والعبودية. فماركس هو «فيلسوف الممكن أو الإمكان» من أجل تحرر الإنسانية كما أكد اتيان باليبار، والإمكان في دلالته تعدّدي ومتجدد ومفتوح على المستقبل.

*** هناك مجموعة من أساتذة الفلسفة اشتغلوا وطوعوا الفلسفة ونزحوا بها إلى عوالم الطفل: هل من إنارة حول هذه التجربة؟**

تقوم تجربة الفلسفة للأطفال على جعل التفلسف حقًا عموميًا متاحًا للجميع، بما يضمن استعمال العقل في الفضاء العام كما دعا فلاسفة الأنوار. وقد برزت هذه التجربة عالميًا منذ سنة 1970 مع ماثيو ليبمان في الولايات المتحدة، حيث سعى إلى تنمية التفكير المنطقي لدى الأطفال عبر تدريبهم على مهارات ذات أساس فلسفي. ثم تطورت التجربة في كندا استجابة لواقع التعدد الثقافي، بهدف بناء المشترك الإنساني من خلال كفايات السؤال والتحليل والنقد دون إلغاء الاختلاف.

وفي أوروبا، شهدت بلجيكا وفرنسا منذ 1992 نشأة أشكال جديدة للتفلسف خارج المؤسسة المدرسية، أبرزها «المقاهي الفلسفية»، تعبيرًا عن الرغبة في إعادة الفلسفة إلى الفضاء العمومي، انسجامًا مع دعوة ديدرو إلى جعل الفلسفة شعبية. كما انطلقت سنة 1996 «ورشات التفلسف» مع الأطفال في المدارس الابتدائية، خاصة مع لوفين وبوتار في فرنسا، وتدعمت بإصدار كتيّبات مثل «المتعلم-الفيلسوف» المستلهمة من المنهج السقراطي. وقد حلّل ميشال توزي هذه التجارب في مقاله «الأسود والوردي» المنشور سنة 2005 بمجلة «كراسات بيداغوجية» (عدد 432)، مبرزًا التوتر بين النموذج الكلاسيكي المتآكل وممارسات جديدة تحمل إمكانات إبداعية. وتُعدّ التجارب التونسية في هذا المجال واعدة، لما تتميز به من وعي نقدي بالتحديات وآفاق التطوير.

*** هل هناك تواصل وتفاعل أو قطيعة بين أجيال الفلاسفة التونسيين؟**

- يبدو لي أن التواصل قد تكثف في السنوات الأخيرة ولكنه يبقى دون انتظارات المجتمع التونسي من هذه النخبة الفكرية النيّرة وخاصة من المشتغلين بالفلسفة في تونس، وهم كثر عدديا، وأقلّ تأثيرا في واقع المجتمع التونسي، رغم وجود أسماء لامعة تونسيا وعربيا ودوليا. نرجو تجاوز الحواجز المصطنعة التي وضعها البعض لمنع الجماعة العلمية -تفلسفا- من تقديم الإضافات النوعية والمجددة والمبدعة.

*** يقال إن الفلسفة فن يتعاطاه من امتلك إحساسا متعاليا بالذات وشعورا عميقا بالواقع، ممرّرا أحاسيسه ومشاعره على مخيلةٍ ثاقبة ورهيفة، منتجا معطيات جمالية وبمحاميل دلاليةٍ تتعدى حدود الكاتب وواقعه. لو نسقط هذه المقولة على الأستاذ ابراهيم العميري؟**

- الفلسفة بالنسبة إليّ شغف لا يتوقف، تَرحال مفتوح نحو عالم المعنى والقيمة، نحو عالم الخلق المستمرّ للذات تأملا نقديا، هي عطش لا يرتوي نحو إنسانية جديدة، إنسانية أخرى تواجه الظلام لتضيء الطريق (ناظم حكمت)، تقاوم الرداءة والبؤس لتنشر بهجة الحياة (سبينوزا)، التفلسف بالنسبة إليّ صيرورة-وجود بكر، دروب تحرر من كل الأوهام. التفلسف نحت للذات (في تصادٍ مع المسعدي في نحت كيان) التفلسف انتصار على السديم وخلق إمكانات جديدة للتحرر (حياة الجبال والنسور كما أنشد الشابي) وكما أبدع دولوز. التفلسف إصرار على «غواية الوجود» (سيوران) رغم «الخراب». التفلسف هو صدى لكل السهام التي تحدّت العدم وشيّدت الجديد واللافت والمثري للكينونة. (دولوز)

*** إذا اعتبرنا أن الفلسفة فنّ. ما العلاقة بين الفلسفة وبقية الفنون وخاصة الشعر؟**

- كل فكر إنساني هو خلق لعوالم جديدة وهو إثراء للوجود. فكل المنتجات الثقافية الإنسانية هي حصيلة خيال خلاّق. وما الفلسفة والعلم والفنون إلا إبداعات إنسانية صرفة. تلتقي كلها في نُشدان القيمة سواء كانت حقيقة أو أخلاقا أو جمالا، ولكنها تختلف في الأسلوب والشكل. وإذا كان من جوهر التفلسف إبداع المفاهيم فإن غاية الشعر تشييد صور جمالية وفنية جديدة وإذا كانت اللغة مادة الشاعر والفيلسوف فإن الشاعر هو من يمنح اللغة استعاراتها بلاغتها إيقاعها ترنيمتها. إن الشعر كشف لحقيقة الوجود عند هايدغير وهو أصل المعنى والدلالة، ومنبع الرمز والمتعة الجمالية. فكل شاعر أصيل هو فيلسوف مجدّد. انظر إلى شعر كبار الشعراء ولْنكتفِ بمحمود درويش أليس شعره فلسفة كبرى للحياة والوطن، لفلسطين؟ إن العلاقة بين الشعر والفلسفة هي علاقة تصادٍ. فما يبدعه الشعر من صور فنية يكون صداه الفلسفي نسقًا فلسفيا قُدَّ من مفاهيم جديدة تبني معنى لحضور الإنسان في العالم.

*** الأستاذ ابراهيم العميري المنتمي فكريا إلى اليسار: يقال إن اليسار حالة ثقافية ولذلك لم ينجح في الصعود إلى السلطة ولم يتمكن من الولوج إلى وجدان المواطن. ما هي الأسباب حسب رأيكم؟**

- اليسار يوطوبيا التحرر الشامل من كل أشكال الاستغلال، يوطوبيا زوال صراع الإنسان مع الإنسان، يوطوبيا الإنسانية السعيدة. فهل رأيت يوطوبيا تحققت؟

إن اليسار مشروع ثوري في عمقه ولأنه كذلك واجه الصعوبات تلو الأخرى والحرب تلو الأخرى لأن النظام الرأسمالي يهيمن على مخيال الشعوب وواقعها. والمجتمع التونسي واقع تحت هيمنة ثقافة دينية معطلة للنقد ولكل فكر جذريّ. أضف إلى هذا أن التجربة السياسة لليسار في تونس، رغم تجاوزها القرن منذ نشأتها، تحكمت فيها التوازنات الدولية الإمبريالية مما عطل توطينها في المجتمع التونسي. إضافة إلى واقع الاستبداد والحدّ من حرية التنظيم التي كبّلت الحركات اليسارية في دولة الاستقلال الأولى، وما خلفه الحكم المنقلب على بورقيبة من تصحّر وقمع وانتشار للفساد كلها عوامل خارجية قاهرة ساهمت بشكل كبير في ضرب التجربة التنظيمية لليسار. أما السبب الأكبر لبقاء اليسار «ظاهرة ثقافية»، على أهمية الثقافة التقدمية التي رسخها اليسار مسرحا، موسيقي وسينما وشعرا طلائعيا، أكثر منه ممارسة معبرة عن الواقع التونسي سياسيا فهو يعود إلى تكوّن تنظيمات منغلقة بفعل الاستبداد. لكن هذا الانغلاق الحديدي انتهى باستبطان «فكرة الزعيم الأوحد» كما كرسها حكم بورقيبة، إذ كم من ممثل لهذا التيار من اليسار أو ذلك أفشل بناء حزب اليسار الكبير بتعلات واهية هي في الحقيقة تشبث مرضي بالبقاء على رأس التيار السياسي ولو كان عدد أعضائه لا يتجاوز «حمولة سيارة أجرة»! وكم من شعارات زائفة رُفعت لمنع بناء مؤسسات حزبية تتجاوز الأشخاص مثل وحدة مناضلة أو قطيعة ثورية.

إن السبب الرئيس في بقاء مشروع اليسار دون تأثير اجتماعي وسياسي قويين يعود، على الأغلب، الى هذه المعضلة الكأداء. لكن رغم هذا يبقى اليسار مشروع تحرر فعلي للمجتمع التونسي ولي ثقة كبيرة في مستقبله لأن كرامة التونسي لن تتحقّق إلا حين يسود العدل.

مسرحية «السّكّر المرّ»

* حسني عبد الرحيم

زينب فرشيشي مؤسسة «ستوديو» «كن ممثلا» وأستاذة المسرح تتحفنا بعرضها الجميل "سُكر مُرْ" بحوالي اثني عشر ممثلا وممثلة يتحركون كأزواج بينهم علاقات عاطفية. الحب في صوره المتعددة والمشاعر المتقلبة والإغواءات التي تبدأ لتنتهي وتترك جروحا في الروح تندمل أحيانا وتنغّص الحياة مرات أخرى.

سبق تقديم العرض في مسرح الجهات بمدينة الثقافة وأعيد عرضه في التياترو في نهاية الأسبوع الثالث في شهر جانفي.. رغم الصقيع والمطر المنهمر في الخارج امتلأت مقاعد التياترو بجمهور تفاعل بشكل مدهش مع العرض الذي هو في الحقيقة حول مساراتهم العاطفية أو بالأدق التراجيدية- الكوميدية للطبقة الوسطى المتعلمة والتي تشكل محاور من حياتها حول حكايات الغرام الذي لا ينطفئ. لكنه بمواجهة الحياة يدخل في منعرجات غير مثالية فالحياة تدور حول أشياء أخرى وليست حياة غرامية.

أنواع من الحب والغرام تقدمها المسرحية وليس كل الحب المُجرد بين الرجال والنساء والذي يتخفى في أوهام رومانسية فالحب في نهاية الأمر هو تكثيف لأوضاع معيشة فالفلاح لا يحب على طريقة المثقف والمالك لا يحب على طريقة المأجور. وأحيانا هو مدان في عرف فئات اجتماعية معينة.. يقولون «انضرب في فلانة». فاستخدام الأغنية واللحن الخالد للشيخ سيد درويش في منتصف العرض المسرحي.. الأغنية التي كتبها بقلمه ولحنها وغناها بنفسه بعدما وقع في حب «جليلة» الراقصة والأغنية التي عنوانها يدل على النهايات المؤسفة لبعض قصص الحب «انا هويت وانتهيت»... ليست حكايات الحُب المختلفة قصص بنهايات ولا مسارات سعيدة فقد تنتهي بتراجيديا كما حالة «قيس» وتقريبا حالة سيد درويش ولكنها ضرورة كي نعيش الحياة بخيرها وشرها.. وكي نكتب الشعر الغرامي والأغاني العاطفية.

بسبعة أزواج من الممثلين يمثلون ميولا مختلفة معبرا عنها بنجاح بحركات مختلفة ومتنوعة على الرّكح والأهمّ ملابس متنوعة تماثل طبقاتهم وغواياتهم العاطفية ودون كلام مثير كان الجمهور يهتز بالضحك لأن ما يساعدك هو عرض تفصيلي لحياته وأوهامه العاطفية التي لا فكاك منها والتي تشتمل على طقوس غرامية موصوفة منذ قديم الزمان ومنذ «قيس وليلى» حتى أيامنا هذه التي أصبح فيها الحب عملة نادرة الحدوث إلا في الأغاني والأفلام والمسرحيات ولا يوجد دواء لأعراضة في الصيدليات. ولكنه يحدث ويخلف وراءه ضحايا كما ضحايا الحروب ولكنه ضرورة كما الماء والهواء.

الفريق الذي قام بالتمثيل كان أداؤه متميزا . والمخرجة والمؤطرة زينب الفرشيشي أنتجت وأخرجت عملا يستحق الثناء ويبعث على الفرح. وشكرا للتياترو الذي يستضيف دوما أعمالا مسرحية وفنية متميزة ليست من إنتاجه ويحافظ بالتالي على حضور جمهور متميز ويخلق حوارا مسرحيا تنافسيا متنوعا وإيجابيا وبناء في محاولة للرد على سؤال معلق ما هو المسرح الآن؟

20جانفي: في دلالات التّأسيس

اتّحاد الشّغل ومعركة الاستقلاليّة

* الطايع الهراغي

* «ما يستحقّ أن نموت من أجله هو ما نريد أن نعيشه» (إلياس خوري)
* من لا يعرف التّاريخ محكوم عليه بتكراره (كارل مار كس)

«إنّك تخاطبني في حلّ الجامعة، وهي ليست ملكا من أملاكي لي حقّ التّصرّف فيه، بل هي حقّ للعملة مشاع، ولي صوت لا أرفعه ضدّ الجامعة ما حييت». (محمد علي الحامّي)

* هاجس الاستقلاليّة

منظّمة الرّوّاد، الحامّي والحدّاد وحشّاد، يحكمها إرث وتاريخ ملازم لها منذ النّشأة، مستقلّة أو لا تكون. ذلك هو قدرها. وتلك هي هويّتها. ذاك هو منطوق تاريخ الحركة النّقابيّة في مسيرتها ومساراتها الطّويلة، بنجاحاتها وبانكساراتها وخيباتها أيضا. وذلك هو حكم التّاريخ كما اختزلته الذّاكرة النّقابيّة وتمثّلته. الاستقلاليّة رهان الرّهانات. ما كانت يوما منجزا، ولكنّها كانت وظلّت دوما هاجسا وحلُما وهدفا.

أجندا الفعل النّقابيّ في تونس مطبوعة بتواتر الأزمات وحدّتها، أزمات لازمته منذ التّجربة الجنينيّة الأولى (1924)، محورها أقرب إلى اللاّزمة: اتّحاد مستقلّ مناضل فاعل أم اتّحاد صوريّ، تابع، متذيّل مدجّن؟ واليوم بعد أكثر من قرن على تأسيس أوّل جسم نقابيّ مستقلّ «جامعة عموم العملة التّونسيّة» يظل عنوان المرحلة أيضا وأيضا: معركة الاستقلاليّة. الباقي -على أهمّيّته- يظلّ تفاصيل وجزئيّات.

إرث الحركة النّقابيّة وإرث اتّحاد الشغل [الذي ظلّ لأسباب ما ولجملة من العوامل ضلعها الأساسيّ] -شأنه شأن كلّ إرث- يُقرأ في حركيّته لا في سكونه وثباته، بتمثّل سيرورته لا باستعراضه. كلّ قراءة، مهما تشدّدت في موضوعيّتها، ومهما سعت إلى الاقتراب أكثر ما يمكن إلى صرامة المنحى المعرفيّ الأكاديميّ، تبقى موقفا وموقعا، وتفقد جدواها إن لم تكن مشدودة إلى خيط ناظم،إلى غاية.

اعتماد التّحقيب الزّمنيّ مثلا في فهم مفاصل التّاريخ النّقابيّ تتهدّده إمكانيّة الإبحار في التّفاصيل المشدودة إلى اللّحظة والضّياع في تشعّباتها ما لم تكن القراءة محكومة بهدف ومقادة بمنهجيّة.

كلّ تاريخ الحركة النّقابيّة التّونسيّة منذ انبعاثها مطلع العشرينات، مرورا بجملة الأزمات التي عاشتها أو فُرِضت عليها، وانتهاء بما يعتمل اليوم في السّاحة النّقابيّة بعد زلزال 25 جويلية، يمكن -في قراءة ما- ردّه دون الخوف من المجازفة إلى عنوان جامع: رحلة البحث عن الاستقلاليّة المفقودة. كانت بالنّسبة إلى الرّوّاد في بدايات تشكّل البذرة النّقابيّة حلما ورهانا وغدت لدى الأخلاف تاريخا وإرثا وجب صونه والوفاء له.

الاستقلاليّة في وجودها محنة وفي ضمورها محنة المحن. فلمّا تكون واقعا معيشا يسكن النّقابيّون هاجس انفراط عقدها، وعندما تُجهَض، تُغيَّب أو تغيب يكتوون بعذابات استردادها.

* الانبعاث والتّأسيس / الدّلالات

التّجربة الأولى- جامعة عموم العملة التّونسيّة-، حجر الزّاوية في نحت خصوصيّات (ميزات) الحركة النّقابيّة المتونسة تعود إلى تلك المغامرة التي لم تدم غير بضعة أشهر، ومع ذلك كان لها الفضل في تعبيد الطّريق ووضع أسس رحلة الفعل النّقابيّ المستقلّ في «إيالة» لم تعرف الفعل السّياسيّ والنّقابيّ إلاّ كوافد مع انتصاب الاستعمار. تجربة وجب التّأكيد على أنّها لم تأخذ حظّها من الدّرس والتّمحيص والبحث والإلمام والتّمثّل مقارنة بتجربة فرحات حشّاد رغم الجهود التي بذلها أحد أقطابها ومؤرّخها ذلك الثّوريّ المنسيّ الطّاهر الحدّاد في كتاب كان وسيظلّ المصدر الأساسيّ والأوّل للتّعريف بالحركة والتّأريخ لها وتتبّع ملابساتها، تعرّجاتها، مخاضها، أهدافها، الصّعوبات التي جابهتها والمخاطر التي حفّت بها.كتاب «العمّال التّونسيّون وظهور الحركة النّقابيّة»، الذي أراده صاحبه تكريما لمحمّد علي الحامّي (الذي يحلو له نعته بالنّقيب) واستخلاصا لجملة من الدّروس والدّلالات من تجربة بقدر ما هي محدودة في الزّمن بقدر ما هي ممتدّة في التّاريخ، يكشف وعيا حادّا بأهمّيّة التّأريخ للذّاكرة وصونها.

عَلَمان بارزان: محمد علي الحامّي والطّاهر الحدّاد. الأوّل قال عنه الحدّاد (لقد جاءنا لأوّل مرّة بأفكار لا تتّسع لها البلاد التّونسيّة) فجعل من هذه الأفكار رهانا، وكان لها الشّهيد والشّاهد. والثاني قال عنه الأديب المصريّ طه حسين «لقد سبق هذا الفتى زمنه بقرنين» واعتبره أحمد الدّرعي، رفيق دربه ونصيره في محنته ضدّ إكليروس الزّيتونة «أقوى شخصيّة أنتجتها البلاد التّونسيّة بعد الحرب العالميّة الأولى وأكبر ضحيّة فقدتها البلاد منذ أجيال». إلى الأوّل يعود فضل التّأسيس وإلى الثّاني يعود فضل التّأريخ.

«جامعة عموم العملة التّونسيّة» (1924) تجربة تحالفت عليها كلّ القوى الرّجعيّة (الباي/ المقيم العامّ ممثّل السّلط الاستعماريّة/ القوى المحافظة والأحزاب الإصلاحيّة) لوأدها في المهد وفي زمن قياسيّ. ومع ذلك فقد أرست طريق الخلاص: تجربة البحث عن أفق. الجامعة، الاسم ذاته يرشح بالدّلالات. تقابة تونسيّة لحما ودما. في ذهن الرّوّاد الاستقلاليّة رديف التّونسة بما هي انسلاخ واع ومدروس عن/ ومن النّقابات الفرنسيّة -الس ج ت أساسا- وتنظّم العمّال التّونسيّين في تنظيم نقابيّ تونسيّ يعلي قيمة العمل ويردّ إليه الاعتبار ويعلن دخول العمّال التّونسيّين حلبة الصّراع الاجتماعيّ والوطنيّ بالتّنظم المستقلّ على غرار ما هو معمول به في سائر الأمم كما شدّد على ذلك «النّقيب» في مجادلته للبوليس الفرنسيّ.

ما دوّنه الحدّاد في ما هو أقرب إلى اليوميّات يبيّن حجم الصّعوبات التي عاشها المؤسّسون في الاقتناع والإقناع بوجاهة القطع مع النّضال في النّقابات الفرنسيّة. فالجامعة كما عرّفها الحدّاد لم تكن فكرة خامرت البعض و«لم تكن نتيجة جلسة أو جلستين أو يوم أو يومين بل هي نتيجة الحوارات الدّائمة بين الأعضاء المؤسّسين في اجتماعاتهم المتوالية». ومعروف موقف مختار العيّاري (وكذلك أحمد بن ميلاد) الذي كان يجاهر برفضه فكرة الانسلاخ ويردّد (إنّ انفصالكم عن الاتّحادية يحرمكم من إعانة 25 مليون من العمّال».

هويّة المؤسّسين للجامعة إجابة ما قبليّة عن معنى وجوهر الاستقلاليّة

لم تكن الاستقلاليّة رفضا ولا هي عداء للانتماء السّياسيّ والحزبيّ. في ذلك يكفي فقط الاطّلاع على الانتماءات الفكريّة للمؤسّسين. فمعلوم الانتماء الشّيوعيّ لمختار العيّاري ومحمد قدّور وبشير الجودي ومحمد الخياري. ومعلوم أيضا الانتماء الدّستوريّ لمحمد الغنوشي وبشير الفالح وأحمد الدّرعي ومحمد الخياري. الاستقلاليّة في جوهرها تعني مراعاة خصوصيّة المنظّمات النقابيّة والوعي بعدم تحويلها إلى واجهات حزبيّة والدّفاع عن مصالح المنظورين ضدّ تعسّف واستغلال الدّولة والأعراف.

«وما الماضي إلاّ درس للمستقبل» (الطّاهر الحدّاد).

تجربة الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشّغل (20 جانفي 1946) ليست إلاّ إحياء واستعادة لحلم محمد علي ورفاقه، بالتّأكيد في ظرفية مغايرة تماما. لقد أدرك فرحات حشّاد أنّ المطلوب هو الفعل في العوامل التي أجهضت تجربة التّأسيس الأولى: كيفية التّعامل مع الباي/ المرونة في التّعاطي مع الأحزاب السّياسيّة خاصّة تلك التي عجّلت بوأد تجربة محمد علي/استمالة الأسر التّقليديّة المحافظة في شخص الفاضل بن عاشور الذي تولى رئاسة الاتّحاد. لم يكن استشهاد حشّاد إلاّ ضريبة التّشبّث بالقرار النّقابيّ المستقّل الذي تُرجِم في الرّبط بين المسائل الاجتماعيّة المطلبيّة والمسألة الوطنيّة وحقّ الاتّحاد في التّفاوض والتّعامل مع الأطراف السّياسيّة في المسائل السّياسيّة بكلّ ندّيّة مع ضبط مسافة التّباعد والتّقارب.

* تواتر الأزمات

تتالي الأزمات وتوالدها، تلك هي العلامة المميّزة لتاريخ الاتّحاد بعد 1956 في ما عُرِف بمرحلة بناء الدّولة الوطنيّة. فبورقيبة المهووس بالزّعامة الفرديّة كان همّه دمج الحزب بالدّولة وبالمجتمع في ما أعلاه إلى مستوى الجهاد الأكبر الذي يقتضي تدجين المنظّمات الوطنيّة (القوميّة وقتها) وإلحاقها بالحزب الدّولة. في هذا الإطار تتنزّل شطحات مسلسل عزل وتنصيب الأمناء العامّين (أحمد بن صالح/ أحمد التّليلي/ الحبيب عاشور. وفي ذات الإطار تتنزّل أزمتا 1978 و1985.

فيفري 1978 بعد مجزرة الخميس الأسود (جانفي 1978) بورقيبة في مؤتمر صوريّ ينصّب قيادة بديلة برئاسة التّيجاني عبيد. فماذا كانت النتيجة؟ قيادة رسميّة ولكنّها صوريّة. هي لسان حال الحاكم معترف بها من الحزب والدّولة، مهجّنة محلّيّا وإقليميّا وعالميّا في ما عُرف في الأوساط النّقابيّة والسّياسيّة باسم نقابة التّيجاني عبيد. وقيادة شرعيّة تقبع في السّجن ولكنّها تحوز على تعاطف أوسع الأوساط في الدّاخل والخارج. لم يجد الحاكم من حلّ غير التّواصل معها لإيجاد مخرج لأزمة لم تفلح القيادة المنصّبة إلاّ في مزيد تأزيمها. فكان مؤتمر قفصة الاستثنائيّ (أفريل 1981). معركة الاستقلاليّة في المؤتمر تجسّمت في الموقف من حرمان الحبيب عاشور من التّرشّح في ما سُمّي برفع الاستثناء الذي يعني تمكين عاشور من استرداد حقوقه المدنيّة والنّقابيّة. بقطع النظر عن المواقف والقراءات المتباينة فإنّ ما تمّ تثبيته في اللّوائح من إلزام للقيادة المنتخبة باتّخاذ كلّ التّدابير لحلّ معضلة خلافية وتقييد ذلك بحيّز زمنيّ مضبوط يُعدّ انتصارا لنزعة الاستقلاليّة. وهو ما تمّ في المجلس الوطني الذي التأم في تاريخه المحدّد من المؤتمر.

أزمة 1985 تكاد تكون نسخة من أزمة 1978 مع اختلاف في الإخراج. حلّ الأزمة حكمه أمران:

العامل الأوّل انقلاب 07 نوفمبر 1987 وحاجة السّلطة الجديدة إلى تطبيع الوضع عموما والوضع النّقابيّ خصوصا بالتّعامل مع القيادات الشّرعيّة بحكم تمثيليّتها مقابل انعدام أيّة تمثيلية وأيّ إشعاع لمجاميع الشّرفاء والاتّحاد الوطنيّ، كلاهما صنيعة الحاكم. والعامل الثّاني صمود الهياكل الوسطى والدّنيا غير المعترف بها من الحاكم مقابل غياب كلّيّ للهياكل المنصّبة المسنودة من الدّولة والحزب. وقد لعب المطرودون دورا رياديّا في التّصدّي لكلّ المؤامرات وإفشالها حتّى تلك التي تعلّقت بإمكانيّة النّظر في وضعيّاتهم المهنيّة. يكفي فقط إحصاء التّجمّعات الاحتجاجيّة والفعاليّات النّقابيّة التي نظّموها وأثّثوها لتبيّن ذلك.

* إعصار ما بعد 2011

على خلاف ما كان منتظرا من الثّورة التّونسيّة فقد كان رحيل بن علي نقمة على الفعاليّات التي انخرطت في المسار الثّوريّ ونعمة على الحكّام الجدد. منظومات حكم متعطّشة إلى الاستفراد بالسّلطة والدّولة والمؤسّسات، مستكلبة على حكم تراه حاكميّة ورديفا للغنم والاستئثار، يستوي في ذلك حكومات التّرويكات المتناسلة ومنظومة ما بعد 25 جويلية 2021، التي لم تكن غير استبدال طاقم بطاقم وتعبيرة سياسيّة يمينيّة بجنيسها.

اتّحاد الشّغل في سرديّة النّهضة وشركائها في الحكم منظّمة عميلة رجعيّة واجهة من واجهات البونابارت بورقيبة والعسكريّ بن علي، استئصالها مهمّة للإنجاز ومحاولات تطهيرها كشف عنه تحرّش ميليشيات النّهضة المسمّاة زيفا «روابط حماية الثّورة»، المثال النّموذجيّ هو الاعتداء على المقرّ المركزيّ للاتحاد في ذكرى اغتيال زعيمه فرحات حشّاد.

في سرديّة قيس سعيّد ومريديه وأنصاره الاتّحاد «اتّحاد الخراب»، وجوده يتنافى مع تصوّر الحاكم الجديد للتّعامل مع المنظّمات والأحزاب. ومرّة أخرى تعود معركة الاستقلاليّة إلى الواجهة بأكثر ضراوة في تمظهرات جديدة،أهمّ ما يطبع رؤيتها: القطع مع كلّ التّمثيليات والرغبة الجامحة في استئصال الأجسام الوسيطة.

وآخـر الكلام...

على خلاف ما يردّده الكثيرون على أنّه قاعدة، التّاريخ لا يعيد نفسه لا في قالب مأساة ولا في قالب مهزلة. ما يحدث هو أن بعض الفاعلين يكرّرون أنفسهم بالسّعى إلى رسكلة وإعادة إنتاج ما كان وقع في زمن مغاير وأحاطت به ظروف أخرى وملابسات مغايرة تماما.